الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريـخ

الأزمة المالية التونسية و تأثيرها على سيادة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستـر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبات:

- راوية غرابي
- خديجة بكوش
- جميلة صحراوي

إشراف الدكتور:

- مصطفى عبيد

السنة الجامعية: 1435 – 1436 هـ / 2014 – 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله، لك الفضل ولك النعمة علمتنا ما لم

نعلم ففضلك كان علينا عظيما.

نتقدم بالشكر الجزيل أولا إلى الأستاذ الفاضل مصطفى عبيد الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وإرشاداته القيمة التي كانت سندًا لنا طيلة فترة انجازنا لهذه الدراسة

ونتمنى له المزيد من النجاحات.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل الأساتذة الكرام لما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة الجامعية .

نتقدم أيضا بجزيل الشكر والامتنان إلى كل عمال متحف المجاهد بولاية المسيلة على صبرهم

وحسن استقبالهم وعلى رأسهم

الأستاذ الخميسي والأستاذ عبد العزيز راجعي.

وإلى كل الزملاء والزميلات الذين لم يبخلوا علينا ولو بالسؤال والكلمة الطيبة .

قائمة المختصرات:

- ص: الصفحة .
- د.ت : دون تاريخ.
- د.ن: دون نشر.
- ج : الجزء.
- ط : الطبعة.
- تر : ترجمة.
- تح : تحقيق.
- تع : تعريب .
- تق: تقديم.
- تق : تقديم.
- مج: مجلد.

مقدمـــة

مقدمة:

دخلت الدول الأوربية في تنافس على مناطق شمال افريقيا في إطار تصفية ممتلكات الرجل المريض، بإعتبارها منطقة ذات موقع جيواستراتيجي مطلة على البحر الأبيض المتوسط، فمنذ إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 بدأت تتطلع لإحتلال تونس كخطوة موالية في مشروعها الاستعماري، هذا ما أدى إلى زيادة حدة التكالب الاستعماري بين الدول الأوربية خاصة بين فرنسا و إيطاليا و إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ كل منها تريد الظفر بتونس، مما زاد في تأزم الأوضاع الداخلية في تونس، فحاول بايات تونس النهوض بها و مسايرة الحداثة الأوربية، إبتداء من المشير الأول أحمد باي إلى الباي محمد الصادق فقاموا بعدة إصلاحات في كل المجلات السياسية، إقتصادية، إجتماعية ، عسكرية ، وتعليمية وغيرها، إلا أن هذه الإصلاحات كانت مكلفة وباهضة دفع فاتورتها الشعب التونسي بمضاعفة الضرائب، أدت إلى انفجار عدة إنتفاضات شعبية في تونس أشهرها ثورة بن غداهم سنة 1864، التي استغلتها الدول الأوربية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حماية رعاياها.

و بالإضافة إلى هذه الإصلاحات، تورط بعض المسؤولين التونسيين في سرقة أموال خزينة الدولة، و تشجيعهم القروض الأجنبية الممنوحة لتونس فعجلت في سقوط البلاد في أزمة مالية خانقة أدت بها إلى الوقوع تحت الحماية الفرنسية و فقدان سيادتها الوطنية.

في هذا الإطار يندرج موضوع دراستنا تحت عنوان الأزمة المالية التونسية و أثرها على سيادة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

الإشكالية:

إشكالية هذا الموضوع في الأزمة المالية وظروفها و دوافعها و كيفية و مدى تأثيرها على سيادة تونس، وقد حاولنا معالجتها من خلال التساؤلات التالية:

1- لماذا إشتدى التنافس الأوربي على تونس بعد إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ؟

2- هل كان انفتاح تونس على الإستثمار الأجنبي خطوة لسيطرة الأجانب على الشؤون الداخلية لتونس؟

3- هل كانت الأوضاع الداخلية لتونس تسمح بالقيام بإصلاح و الحداثة الأوربية ؟

4- ماهي مظاهر الأزمة المالية؟

5- كيف كانت تداعيات الأزمة المالية على سيادة تونس؟

أسباب اختيار الموضوع:

توفرت عدة عوامل تظافرت فيما بينها ودفعتنا لاختيار هذا الموضوع وتفضيل دراسته عن غيره من المواضيع وهي كالتالي:

أولا: العوامل الذاتية:

1- انطلاقا من الرغبة الشخصية المتمثلة في المزيد من الاطلاع على تاريخ العالم المعاصر و خاصة الرغبة في الاطلاع على تاريخ تونس. وكانت موافقتنا المباشرة على الموضوع الذي اقترحه علينا الأستاذ المشرف.

2- الرغبة في تناول موضوع لم تتناوله المذكرات السابقة، في حدود ما نعلم على الأقل على مستوى جامعتنا.

ثانيا: العوامل الموضوعية:

1- إن البحث في هذا الموضوع يعطي فرصة سانحة للإطلاع على مجريات الأحداث في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي .

2- الدفاع عن الذاكرة التاريخية للشعب التونسي التي هي مكملة للذاكرة التاريخية للجزائر المحافظة عليها من الضياع وضمها إلى الدراسات السابقة قصد تكوين رصيد علمي تاريخي معتبر.

المصادر والمراجع المعتمدة:

للإحاطة بحيثيات الموضوع اعتمدنا على بعض المصادر والمراجع وهي كالتالي:

أولا: المصادر:

1- خير الدين التونسي، أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك، والذي يعتبر من المصادر القيمة في إبراز تفاصيل أوضاع تونس خلال الفترة المدروسة.

2- ابن أبي الضياف أحمد ، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، وهو من أهم المصادر في تاريخ تونس خاصة في عهد الأسرة الحسينية.

3- محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار.

4- شارل فيرو، الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي.

ثانيا: المراجع:

من أهم المراجع التي عدنا إليها نذكر:

1- سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي.

2- حمّة الهمّام، المجتمع التونسي دراسة إقتصادية إجتماعية

3- أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث

هذه المراجع أفادتنا كثيرا في شرح الأزمة في تونس

كما استفدنا كثيرا من مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث بعنوان النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الانجليزي- الإيطالي) في تونس(1857-1881) للباحث نور الدين صحراوي.

أما المصادر و المراجع الفرنسية منها

1- MAURICE BOIS, LA FRANCE A TUNIS EXPEDITION FRANÇAISE (1881- 1882)

2- E.ROUARD DECARD, LA TURQUIE ET LE PROTECTORAT FRANçAIS EN TUNISIE(1881-1913)

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في انجاز هذه المذكرة على المنهج التاريخي الوصفي من خلال إبراز أهم الاحداث و الوقائع التي جرت خلال هذه الفترة المدروسة.

خطة العمل:

عند انجازنا لهذا العمل حاولنا وضع خطة نتمكن من خلالها من الإلمام بكل جوانب الموضوع، وقد قسمناها إلى مقدمة وثلاثة فصول، وخاتمة. بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق التي رأينا أن لها صلة بالموضوع، وفهارس متنوعة.

جاء الفصل الأول تحت عنوان: **أوضاع تونس الداخلية و ظهور الأزمة** وهو الفصل الذي حاولنا فيه التوصل إلى حوصلة عامة للأوضاع التي كانت سائدة في تونس والتي سبقت الأزمة المالية، حيث تناولنا في المبحث الأول **أوضاع تونس الداخلية قبيل الأزمة**، وحاولنا بعدها في المبحث الثاني **بداية ظهور الأزمة المالية في تونس**، ثم عرجنا في المبحث الثالث على **مظاهر الأزمة المالية في تونس**.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان: **مظاهر التغلغل الأوربي في تونس ومحاولات خيرالدين الإصلاحية** حيث شرحنا في المبحث الأول **الأطماع الأجنبية**، فيما خصصنا المبحث الثاني **للإمتيازات الأجنبية** أما المبحث الثالث فتناولنا فيه **المؤسسات المالية الأجنبية**، وفي آخر هذا الفصل تعرضنا إلى **اصلاحات خير الدين التونسي للخروج من الأزمة** وذلك المبحث الرابع.

أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان **تداعيات الأزمة على سيادة تونس** فقد تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل **التنافس الأوربي على النفوذ في تونس** ، ثم شرحنا في المبحث الثاني **مؤتمر برلين الأول 1878 والقضية التونس** ، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى **فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881.**

فيما كانت الخاتمة خلاصة عامة تعرضنا فيها لأهم النتائج التي توصلنا إليها بعد عملية البحث هذه.

الصعوبات والعوائق التي واجهت العمل:

كأي بحث علمي تاريخي موضوعي لا يخلو عملنا هذا من الصعوبات والعوائق التي تواجه أي باحث و على رأسها:

1- قلة المادة العلمية المتاح لنا الوصول إليها في حدود المدة الزمنية المحدودة لإنجاز المذكرة .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور" مصطفى عبيد " ونشيد بالمجهودات والنصائح التي قدمها لنا.

الفصل الأول: أوضاع تونس الداخلية و ظهور الأزمة المالية

المبحث الأول: أوضاع تونس الداخلية قبيل الأزمة

المبحث الثاني: بداية ظهور الأزمة المالية في تونس

المبحث الثالث: مظاهر الأزمة المالية في تونس

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية بتونس قبيل الأزمة

1 – الأوضاع السياسية:

قبيل سنوات من حدوث الأزمة في تونس[1] و بفعل عوامل عديدة تغيرت الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية بها، فعلى الصعيد الداخلي إنتشرت الفوضى حتى قلّ المحاسب و المراقب،[2] والباي له سلطة ملكية مطلقة وهو المتحكم في ممتلكات الرعية و رقابهم، وهو المشرع و القاضي معتمدا في ذلك على العساكر و القادة و الشيوخ الذين كانوا ساعده الأيمن في ترهيب وقمع الشعب التونسي البسيط، و قد كان البايات من أكبر المشجعين على هذه الفوضى بسلوكهم السياسي و الإداري الظالم و المتعسف في حق الشعب.

أما المجتمع فقد كان مكونا من طبقتين:

الطبقة الأولى: طبقة العائلة المالكة والمماليك والأعيان، الذين يختار منهم الباي وأعضاؤه ، كالوزير الأكبر، أما الأعيان فيعتمد عليهم في تأديب وقمع واستغلال الرعية.

الطبقة الثانية : تتكون من عامة الشعب أي المواطنين من الدرجة الثانية، وهي الطبقة الأكثر ظلماو قهرا من الباي الذي دعمه رجال الدين وعلماءه على أن طاعة الباي من طاعة الله.[3]

وازدادت الأوضاع بتونس تدهورا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، فأصبحت تونس مركز تجاذب بين الاستعمار الفرنسي من جهة ممثلا في فرنسا، و الدولة

---

[1]- **تونس:** هي مدينة إسلامية قديمة، وهي جزء من بلدان المغرب العربي، تقع في الشمال الإفريقي، اسمها القديم ترشيش، و سموها تونس لأنه عندما فتح المسلمون إفريقية كانوا يسمعون أصوات الرهبان طوال الليل يتآنسون بهم، ومنه لزمها اسم تونس والخضراء لكثرة زيتونها، ينظر: أبي عبد الله الشيخ محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني(ابن أبي دينار)، **المؤنس في أخبار إفريقية و تونس**، ط1، مطبعة الدولة التونسية، 1682،ص 8،9. و زاهيه قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، ط 2، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، د.ت، ص 447.

[2] - سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي**، دار الكتاب العالمي، لبنان، 1993، ص 19.

[3]- حمّة الهمّامي، **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، صامد للنشر و التوزيع، صفاقس، تونس،1989، ص 22.

العثمانية من جهة أخرى. حيث أرادت فرنسا توثيق علاقتها بتونس من خلال إضعاف علاقة تونس بالدولة العثمانية، بينما عملت الدولة العثمانية على إبقاء تونس تحت رايتها.[1]

لكن هذه السياسة لم تزد الوضع إلا تعقيدا على الدولة العثمانية، فتوترت علاقاتها مع تونس عندما رفضت هذه الأخيرة نزول مبعوث السلطان طاهر باشا على أراضيها و سوء استقباله، ومما زاد في تأزم الوضع تعاون الباي التونسي حسن باشا مع قائد الجيوش الفرنسية المارشال كلوزيل سنة 1831، وذلك بالموافقة على طلب هذا الأخير بأن يتولى الباي حكم إقليم وهران مقابل ضريبة مالية يدفعها،[2] فاستاءت الدولة العثمانية لهذا الأمر ما جعل الباي التونسي يسرع لشرح الموقف وتلطيف الأجواء بإرسال رسالة مع كاتبه ابن أبي الضياف .[3]

لكن العلاقات بقيت مكهربة بينهما، وبلغت أشدها بعد أحداث طرابلس سنة 1835م، التي ترتب عنها بدخول طرابلس تحت العثماني بالإطاحة بحكم علي باشا القرمانيلي،[4]وعين مكانه نجيب باشا القائد العام للقوات النظامية ووزير الباب العالي.

وفي سنة 1836 جاء الدور على تونس، وبدأت الدولة العثمانية تفتعل الأسباب للدخول إلى أراضيها[5]، فاستغلت وجود الأسطول الفرنسي في حلق الواد وطلبت توضيحات على ذلك بإرسال الصدر الأعظم رؤوف باشا إلى مشير تونس سنة 1843م.[6]

وأمام مجريات الأحداث حاولت فرنسا معارضة المخططات العثمانية فسارعت إلى مراسلة القنصل العام بتونس، و محاولة إقناعه بأنها مستعدة لحماية تونس، و التصدي

---

[1]- أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ت، ص 150.

[2] - نور الدين صحراوي، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الانجليزي- الإيطالي) في تونس(1857-1881)**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2012-2013، ص 27، 28.

[3] - نفسه، ص 28.

[4] - شارل فيرو، **الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، تر محمد عبد الكريم الوافي، ط3، جامعة قار يونس للنشر، بنغازي، 1994، ص 441، 442.

[5] - لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط7، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1980، ص 442.

[6] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 30.

لأي عدوان عليها، فتراجع الأسطول العثماني من المياه التونسية بعد أن لاح لهم خطر الحرب، وبمجرد انسحاب هذه الأخيرة دخل أسطول فرنسا تونس سنة 1837م، وبدأ بتخريب بعض القرى وإحراق المحاصيل، واتخذ من نزاع الحدود بين الجزائر و تونس ذريعة لارتكاب أعمال الشنيعة.[1]

إلا أن هذه المؤامرات الفرنسية لقيت معارضة شديدة من طرف إنجلترا، واضطرت فرنسا في الأخير إلى إجلاء قواتها عن الأراضي التونسية، لكن هذا الصراع الأنجلو-فرنسي لم ينتهي، بل ازداد حدة وكلاهما تريد الظفر بالسيطرة على تونس بمختلف الأساليب للسيطرة على السوق التونسية، و الحصول على امتيازات في الأراضي و المناجم، وتشييد الطرق والمواصلات ووسائل الاتصال الموانئ، وكذلك لبسط نفوذهم السياسي على باي تونس، وعلى جهاز الدولة وسيطرة على مالية تونس.

ومن هنا جاءت مشاريع الإصلاحات التي باشرها بايات تونس في محاولة

- ظاهرها- تجديد تونس على الشاكلة الأوروبية، خاصة في عهد الباي أحمد (1837-1855)[2]، والتي فتحت الطريق أمام سماسرة أوربا الذين كانوا على أتم الاستعداد لاستعباد تونس و الاستحواذ عليها.[3]

2- الأوضاع الاقتصادية:

إن الحديث عن الاقتصاد يعني التطرق إلى القطاعات الثلاث، الزراعة والصناعة والتجارة.

---

[1] - لوتسكي، مرجع سابق، ص 220، 221.

[2] - **المشير الأول أحمد باي**: تولى الحكم على تونس حوالي عشرين سنة من 1837 إلى وفاته 1855، فحاول النهوض بتونس وفق الطابع العصري الأوربي، وذلك بإدخال عدة إصلاحات في كل المجالات الإقتصادية، و السياسية، و ثقافية، و العسكرية، ينظر: أحمد الطويلي، **رسالة المناعي إلى المشير الأول أحمد باي في الشكوى من أحمد ابن أبي الضياف**، الدار تونسية للنشر، تونس، د.ت، ص 15،16.

[3] - نفسه، ص 220، 221.

أولا: الزراعة

لم تشهد الزراعة انتعاشا ملحوظا نتيجة عدم اطّلاع المجتمع التونسي الذي لازال ريفيّا آنذاك، على مستجدات الزراعة الحديثة، والأدوات الزراعية المتطورة،[1]بل كان يعتمد على الوسائل التقليدية مثل: المحراث الخشبي والحيوانات كالبغال، و البقر و الجمال للحرث و البذر، وتتم عملية الحصاد على الطريقة التقليدية اليدوية باستعمال المنجل.

أمّا الدّرس فكان باستخدام الحيوانات الأليفة، هذا بالإضافة إلى الظروف المناخية القاسية، ما أدى إلى تذبذب إنتاج المواسم الزراعية, كل هذه الظروف لم ترحم الفلاح التونسي بل رمت به تحت الاستغلال الإقطاعي، والعمل بنظام المؤاكرين بأشكاله كالخمّاسة و الربّاع، و المغارسي[2]، بالإضافة إلى شريحة من الرعاة.

كان أغلب التونسيين يمارسون الفلاحة على هذا النمط والاسترزاق منها، و بعد انتهاء موسم الحصاد يبقى معظم هؤلاء الفلاحين عاطلين عن العمل، وأكثرهم جوعا و فقرا، بالإضافة إلى معاملة مالك الأرض القاسية التي تفيض بالظلم و الجور والتميز العنصري، وهناك شريحة أخرى من المضطهدين في تونس وهم الرعاة للأغنام والأبقار[3]، مع تسليط البايات عليهم الضرائب و الأداءات والتفنن فيها. فالمهم هو أن تكون خزينة الدولة غنية لتوفير حياة الترف، والبذخ دون مراعاة أوضاع المجتمع المزرية،[4]واحتكار الموارد الأساسية مثل: الملح و الجلد ليشتريها الفلاح بأسعار باهظة، و من أهم هذه الضرائب العشر على الحبوب و الزيت و المجبى التي وصلت إلى

---

[1] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص 149.

[2]- **الخمّاسة:** هي شكل من أشكال النظام الإقطاعي يمتهنه العديد من الفلاحين، حيث يقدم المالك العقاري قطعة أرض للفلاح و محراث و كمية من البذور مع ثورين، ويتولي هذا الأخير عملية الحرث و الزراعة وجمع المحصول، وفي الأخير يسلم لمؤجره أربعة أخماس و يحتفظ بخمس الإنتاج. ينظر: مجموعة من الباحثين، **المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تح الهادي التيمومي،ج1، ط1، بيت الحكمة، قرطلج، تونس،1999 ص 91.

الربِّاع: هو صنف أخر إلى جانب الخماس، حيث يحصل الفلاح على ربع الإنتاج بدلا من الخمس،

المغارسي: هذا العمل يتم بإبرام عقد بين المالك الأرض و الفلاح على أساس أن يقوم هذا الأخير بغرس الأشجار والاعتناء بها حتى تثمر، و في النهاية يأخذ الفلاح جزءا معينا من ثمارها، ويرجع باقي الإنتاج إلى صاحب الأرض، ينظر: حمّة الهمّامي، مرجع سابق، ص 16، 17.

[3]- نفسه، ص 18.

[4]- أحمد الطويلي، مرجع سابق، ص 21.

36 ريالا، وتضاعفت في عهد الصادق باي[1]، بالإضافة إلى ضرائب على الغلال و الخضر و الدواب التي تباع في سوق البلاد،[2] و كانت هذه الضرائب إجبارية، و كانت تجمع من طرف الجباة الذين كانوا أكثر وحشية و نهبا للفلاح البسيط الذي قد يبيع كل محصول وحتى عتاده لتسديد هذه الضريبة، مما يدفعه إلى هجرة أرضه و البحث عن مصدر رزق آخر[3].

وازدادت معاناة سكان الريف بعد فتح الباب على مصراعيه أمام استثمار الأجانب في تونس حيث شرعوا في تطعيم و تلقيح الأشجار المثمرة، فزاد في وفرة الإنتاج، وتحولت الزراعة من أيدي تونسيين إلى أيدي الأجانب الذين كانوا خبراء في عمليات الاستثمار الأراضي واستغلاله[4]،وتصدير المنتوج إلى الخارج خاصة زيت الزيتون حيث استعملوا المعاصر البخارية الحديثة، و احتكروا الزراعة في تونس والتجارة إلى الخارج إلا عدد قليل من أهل البلاد.[5]

ثانيا الصناعة:

كان الاقتصاد التونسي يعتمد على الحرف البسيطة، والصناعات التقليدية المتمركزة في المدن، و المنظمة تنظيما حرفيا إقطاعيا، إذ كان يوجد على رأس كل حرفة أمين يتولى صيانة المهن والحد من التنافس وترقية الصناع إلى معلمين،وكغيرهم من السكان كان أصحاب الحرف يدفعون العديد من الضرائب يدفعون العديد من الضرائب، وقد نتج عن ذلك اشتهار تونس بصناعات تقليدية عديدة، ما فتئت أن تلقت طعنة أليمة على يد الصناعة الأوروبية المتطورة.[6]

وتتمثل أهم الحرف التقليدية المزدهرة في تونس في:

---

[1]- سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص 22، 23.
[2]- أحمد أمين، مرجع سابق، ص 149.
[3] - أحمد ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، المجلد الثاني، ج3، د ط ، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ، لدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص 161.
[4] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص 149.
[5] - نفسه، ص149.
[6] - حمّة الهمّامي، مرجع سابق، ص 20.

1- **صناعة الشاشية:** هي أهم الصناعة في تونس و مصدر رزق للكثير من سكان البلاد.[1]إلا أن تقدم الصناعة في أوروبا و استخدامها الآلات البخارية زاد في كمية إنتاج الشاشية ورخص سعرها، فضربت الصناعة التونسية في الصميم، ولم يبق من مصانعها إلا القليل، كما زاحمت الجزمة "البلغة" وقصت عليها.[2]

2- **صناعة النسيج:** تتمثل في المنتجات الصوفية كالبرانس، والشالات، والزرابي، و الأغطية.

3- **صناعة الحلي:** استحوذ عليها التجار اليهود، الذين اشتهروا بإتقانها من ذهب

وفضة منها: محافظ الجيب، الأقراط، العقد الحملات وغيرها، هذا ما أدى إلى زوال اللمسة التونسية في الحلي، و تحويلها إلى منتجات ذات صبغة أوروبية.

بالإضافة إلى صناعات أخرى كالخياطة والطرز، و صناعة السروج، التي تتم بوسائل بسيطة جدا.[3]

ثالثا التجارة:

تميزت التجارة التونسية الداخلية والخارجية بالإحتكار والغزو الأوروبي

، خاصة بعد مؤتمر فينا سنة 1815، الذي شجع التجارة الأوروبية في تونس، فسيطر تجار أوربا على السوق التونسية، وأغرقوها بالواردات الأوروبية، وتصديرهم للمنتجات التونسية، من زيت، وقمح، وصوف، و جلد وغيرها، هذا بعد تطوير وسائل النقل و المواصلات الأوروبية[4]، مقابل سوء ما كان يستعمله التجار التونسيون من وسائل نقل بدائية، وفساد الطرق التونسية.

---

[1] - نورالدين، مرجع سابق، ص 32، 33.
[2] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص 150.
[3] - نور الدين، مرجع سابق، ص 33، 34.
[4] - محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، تع محمد الشاوش و محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 96.

فكان التونسيون ينقلون غلاتهم على الحيوانات كالإبل و الخيل و البغال، وإذا أمطرت فإنه يصعب عليهم التنقل و تتعطل الحركة.[1]

وأمام هذه الأوضاع المزرية التي يعيشها التاجر التونسي فإنه لم يسلم من غطرسة البايات وظلم ونهب التجار الأوروبيون لثروات البلاد، فقام الأوروبيين بتقسيم الأسواق التونسية بما يخدم مصالحهم على الشكل التالي:

1- الفرنسيون: يصدرون إلى مرسيليا.[2]

2- **الإيطاليون واليهود:** يصدرون إلى ليفورن (LIVORNE)

3- اليهود و بعض التونسيين: يصدرون إلى المشرق.

هذا التسيب التجاري فتح ثلاثة أمور، كانت نتائجها وخيمة على الاقتصاد التونسي، وهي كالآتي :

1- مزاحمة التجارة الأوروبية للبضائع التقليدية و المحلية، و العمل على اضمحلالها.

2- نزيف العملة التونسية إلى الخارج عن طريق أرباح التجار الأجانب، وتهريبهم الذهب.

3- هيمنة الفرنسيين على التجارة الأوروبية و على الاقتصاد التونسي

هذا بفضل الامتيازات الممنوحة لهم، والتي تعود أصولها إلى سنة 1605م

وكذا معاهدة 1802. ومنذ إلغاء الجهاد البحري، احتكر الباي هذه التجارة، ويبيعهم بضعف سعر ما يشتريه من التونسيين، ولم يقتصر الباي على هذه الأرباح فقط بل لجأ إلى طريقة السلم وهي بيع المحصول الزراعي مسبقا بأسعار رخيصة، و في حالة الجدب

[1]- أحمد أمين: مرجع سابق، ص 150.
[2]- خير الدين التونسي، **أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ط2، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الجزائر، د.ت، ص 28، 29.

يرجع إلى التجار الأجانب أموالهم. هذا بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الربا في البلاد بسبب سياسة القرض التي اتبعها الأوربيون اتجاه التونسيين والمتمثلة في القرض مقابل نسبة فائدة باهظة جدا، وبهذا غامر الباي بنفسه و بإفلاس خزينة الدولة.[1]

3- الأوضاع الاجتماعية:

كان سكان تونس يتوزعون بين المدينة والريف والصحراء، و أغلبهم متمركزون في الأرياف يمارسون الفلاحة، بأدوات بدائية و قليلة الفعالية، فسكان المدن يقتصرون في معاشهم على الحرف البسيطة، وعلى التجارة، أما الفئة الثالثة فكانت تتشكل من البدو الرحل، وقد كانوا يعتمدون في معيشتهم على مساعدة أهل الريف في الجهود الفلاحية بذرا وحصادا.

وكان المجتمع التونسي يعيش ظروفا مناخية قاسية، كالجفاف وانتشار الأمراض والأوبئة، زيادة إلى ظلم البايات خاصة في عهد المشير الأول أحمد باي (1837-1855)، والذي أثقل كاهل الأهالي بالضرائب المجحفة، خاصة على سكان الريف الذين يمثلون أربعة أخماس البلاد، حيث فرض ثلاث أنواع من الضرائب وهي :

1- ضريبة قانون الزيتون

2- أداء المحصولات: وهي ضريبة من المواد الاستهلاك

[1] - نفسه، ص29.

3- اللزمات: وهي احتكار الباي فروعا من الإنتاج كصناعة الصابون و الجبس، و الملح، و البارود، و زراعة التبغ وبيعه وغيرها.[1]

و بسبب ذلك حمّل ابن أبي الضياف[2] المشير الأول أحمد باي مسؤولية هذا الانهيار ووقوع البلاد في أزمة مالية خانقة، كان قد ساعده في نسج خيوطها الوزير مصطفى خزنة دار[3]، و كبار رجال الدولة[4] ، نتيجة انتهاجهم سياسة الإسراف والبذخ دون محاسب أو مراقب لهذه الفئة التي كنت بمثابة الفئة المخربة للبلاد، وأمام هذه الأوضاع المزرية، وجور البايات والإقطاعيين قامت الطبقات،[5] الكادحة بالقيام بانتفاضات منها انتفاضتان في مدينة باجة سنتي 1824، و 1837، وانتفاضة أخرى في الجنوب سنة 1840، رافضين تسديد الأداءات التي أثقلت كاهلهم. ولإخماد هذه الانتفاضات قام البايات بإرسال البعثات التأديبية إلى هذه المناطق، وإغراقها في الدماء.[6]

---

[1] - خير الدين التونسي، مصدر نفسه، ص 30، 31.

[2] - **احمد بن أبي الضياف**: (1804 م -1874 م)، ينحدر من عائلة ذات شهرة واسعة تتمتع بالنفوذ الأدبي، وقد اعتلى عدة مناصب في الدولة التونسية، منها نائب رئيس المجلس الأكبر، ولم يتوان في خدمة البلاد التونسية بأسرها ، وهو مؤلف الكتاب الشهير" إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس و عهد الأمان"، ينظر: الصادق الزمر لي، **أعلام تونسيون**، تق و تع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1986، ص 75.

[3] - **مصطفى خزنة دار**: من ابرز السياسيين التونسيين المعارضين للمشروع الإصلاحي، وهو شخصية غريبة، لين ،بسام، يرضي بالوعد ظاهرا ويضمر عدم الوفاء باطنا، شره في جمع المال لا يتورع عن السرقة و الغصب، ويشارك السارقين و الغاصبين، تولى الوزارة نحو 35 عاما، أثقل كاهل الشعب بالضرائب و المظالم، يختلس المال ويعمر المساجد، بدا حياته كريما وختمها بخيلا شحيحا، ينظر: احمد أمين ، مرجع سابق، ص 153.

[4] - سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص 16، 17 .

[5] - أحمد الطويلي، مرجع سابق، ص 19، 20.

[6] - حمّة الهمّامي، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثاني: بداية ظهور الأزمة المالية في تونس

حكم البلاد التونسية بايات متعددون حيث تحقق على يد بعضهم الكثير من الأعمال الإصلاحية، سواء العمرانية أو الإدارية، وقد حكم تونس في هذه الفترة من تاريخها ثلاث بايات وهم أحمد باي (1837- 1855) ومحمد باي(1855- 1859)،[1]ومحمد الصادق باي (1859- 1873) [2].

1- الباي أحمد باشا 1837 – 1855 :

بدأت حركة التنظيمات الإصلاحية في عهد الباي أحمد باشا الذي أدخل العديد من الإصلاحات كان من بينها إنشاء مدرسة حربية دعا إلى التدريس فيها عدد من الضباط الفرنسيين وخبراء مختصين في الشؤون العسكرية والإدارية كما أنه أنشأ جيشا يتكون من 25 ألف رجل، وأنشأ مصانع للذخيرة ودارا لصناعة السفن و بنى أسطولا حربيا تونسيا شارك مع تركيا في حرب القرم(1853- 1856)، وكان أحمد باي يشجع على نشر العلم في كل البلاد ويكرم العلماء وعمل على إلغاء تجارة الرق،[3] كما أنه استعان بالبعثات العلمية من الخارج وحرص على أن ينال التلاميذ النجباء العناية الكافية والتي يستحقونها، [4]وأدى التقارب بينه وبين الدول الغربية وخاصة فرنسا التي قام بزيارتها وأعجب هناك بما شاهده من مظاهر الحضارة المادية حيث لفت نظره قصر فرساي فحاول أن يبني في تونس قصرا مماثلا له جاء صورة مصغرة منه أسماه المحمدية.[5]

---

[1] - إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية ، 1997، ص 139.

[2] - **محمد الصادق**: هو محمد الصادق بن حسين بن محمود باي ولد في 5 صفر 1228 هـ - 7 فيفري 1813 م، تولى الحكم بعد وفاة أخيه محمد باي وذلك سنة 1859 م ، استمر حكمه 22 سنة، كان ميالا إلى الترف و اللهو متهم بضعف خلقه الديني، غير مكترث بأمور الحكم، حتى أوصل البلاد إلى الركوع للحماية الفرنسية في 12 ماي 1881، توفي يوم 29 أكتوبر 1882، نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 58.

[3] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 77، 78.

[4] - سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص 25.

[5] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سباق، ص 78.

وقد أدى تورط الباي أحمد في مثل هذا الترف بالإضافة إلى النفقات الطائلة من أجل إصلاحات أخرى إلى وقوع البلاد في أزمة مالية ساعد عليها أن بعض معاوني الباي والمقربين منه كانوا من المغامرين حيث استغلوا هذه الأوضاع وقاموا بسلب الأموال وتكوين الثروات والاتفاق مع الأجانب مقابل نسب من الأرباح ومن هؤلاء مصطفى خزنة دار الذي كان وزير مالية الباي وصهره، ومحمود بو عياد[1] الذي كان له تأثير قوي على الباي فهو المسؤول عن مشتريات الحكومة. كانت تربطه بمصطفى خزنة دار مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم. وقد استطاع محمود بوعياد أن يهرب إلى فرنسا بعدما أصبح غنيا،[2]حيث جمع مالا قدره 60 مليون فرنك مما اضطر الباي إلى تكليف خير الدين التونسي[3] بتمثيله في باريس لمقاضاته حيث بقي ثلاث سنوات بباريس ومثل تونس في اللجنة التحكيمية التي أشرف عليها نابليون الثالث ،ونتيجة تورط خزنة دار مع بوعياد لم يستطع خير الدين جمع الوثائق الضرورية من أجل مقاضاته، وتمكن من استرجاع 24 مليون فرنك فقط.[4]

ولسد جميع هذه النفقات التي بذّرت أموالها، اضطرت الحكومة إلى رفع الضرائب وأخيرا إلى طلب القروض والتي ضاعت أيضا على مظاهر البذخ وبناء القصور وشراء الهدايا الباهظة الثمن التي وزعها البايات على مقربيهم، وفي المقابل أثقلت هذه النفقات والأموال كاهل الشعب التونسي وأثارت غضبه بشدة فحدثت العديد من الانتفاضات الشعبية في مدينة تونس،[5] وبذلك وقعت البلاد في أزمة مالية بسبب جميع هذه الإصلاحات وسرقة الأموال، لذا فقد استسلم الباي لنفوذ الدول الأوربية التي تدخلت في شؤون تونس عن طريق القروض الممنوحة لها وإنشاء المدارس والكنائس الأجنبية، كذلك

---

[1] - **محمود بوعياد:** وكيل دار المال التي أسسها أحمد باي سنة 1847 م ،كان مقربا من الباي ومحل ثقته، لكنه ترك البلاد سنة 1852 م، وهرب ثروة طائلة إلى الخارج، وحصل على الجنسية الفرنسية ثم رفع قضية هناك ضد الدولة التونسية، ينظر إلى نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص122.

[2] - زاهية قدورة :المرجع السابق، ص 457.

[3] - **خير الدين باشا التونسي** :(1820 م - 1890 م)، أصله مملوك شركسي، وصل قصر المشير الأول أحمد باشا سنة 1877 م، اعتلى العديد من المناصب منها، أمير الأمراء أي جنرال، ورئيس المجلس الأكبر الاستشاري ومصلح الدولة ورئيس اللجنة المالية الدولية(الكوميسون)، صاحب الكتاب الشهير "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ينظر: محمد محفوظ ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1982، ص ص 271 - 274 .

[4]- خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 38.

[5]- لوتسكي، مرجع سابق، ص 222، 223،

تورط التونسيون في علاقاتهم المالية بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والانجليزية والايطالية للقيام بمشاريعهم وبذلك مهد الطريق أمام المستعمرين ليحققوا أطماعهم في البلاد[1]

2- محمد باي 1855 – 1859:

كان أول عمل قام به هذا الباي هو التخفيف من الجباية، كما ألغى سائر الضرائب الأخرى، وعوضت كلها بضريبة واحدة ثابتة ومعلومة[2]، تعرف بضريبة المجبى وقدرها 36 ريالا وهي نوع من الجزية يدفعها كل تونسي بلغ سن الرشد،[3]كما قام بإصدار منشور نص على التخفيف من ضريبة العشر لأن الحكومة هي التي كانت تحدد مقدار هذا العشر دون أن تنظر إلى كمية المخزون الحقيقية وكان هدفهم هو الاستحواذ على المال فقط،[4] كما أصدر محمد باشا قانونا أساسيا لسائر سكان البلاد على اختلاف مذاهبهم في حرية التدين ومساواتهم الكاملة في الحقوق والواجبات العامة وسمي هذا القانون بـ"عهد الأمان" يتضمن 11 قاعدة، وتقرر العمل به بحضور نواب الدول الأوربية وكبار الموظفين والأعيان وذلك في 10 سبتمبر 1857.[5]

كما تجلى النفوذ الأجنبي في بنود هذا العهد إذ أكد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، كما منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية الحق المطلق في التجارة وامتلاك العقارات والأراضي ومساواتهم مع أهالي البلاد في تلك الحقوق.[6]وقد فتح هذا العهد باب البلاد على مصراعيه للهيمنة الاقتصادية الأجنبية. فمثلا القاعدة 11 من عهد الأمان تقول :« إن الوافدين إلى إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا ما يملك من الدور والأجنة والارضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المترتبة

---

[1]- اسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مرجع سابق، ص 140.
[2]- نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 141.
[3]- خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 32.
[4]- نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 102.
[5]- حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط2، تح: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص ص 141، 142.
[6]- حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص 79.

، والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق في أي شيء من قوانين البلاد »،[1]ومن بين الأعمال الإصلاحية التي قام بها محمد باي أنه ادخل الطباعة بالحروف العربية فقط ونقل للعاصمة بواسطة الأنابيب مياه زغوان وكذلك قام بتعيين خير الدين التونسي وزيرا للحربية عندما عاد من فرنسا. ومن أهم أعماله إصلاح ميناء حلق الوادي وأنشأ مصنعا تجاريا لبناء السفن وإصلاحها، ولما توفي محمد باي خلفه أخوه محمد الصادق باي .

1- محمد الصادق باي 1859 -1882 :

في عهد هذا الباي بقي خير الدين في منصب الوزارة حيث قام بتعديل بعض مواد عهد الأمان، الذي صدر في زمن أخيه محمد باي، وحاول أن يجدد الحياة الدستورية في البلاد،[2] فأصدر دستور 1861 والذي ضم 114 مادة مؤسسة على قواعد عهد الأمان[3]. وهذا الدستور يقوم على توزيع الحكم بين الباي ووزرائه، وقضى بتشكيل مجلس أكبر له نفوذ كبير مكون من ستين عضوا 40 من المماليك عدا ابن أبي الضياف و 20 من الأعيان الحاضرة، وحقيقة الدستور هي إزاحة الباي عن السيادة وجعل السلطة بيد الوزير الأكبر الذي كان له الدور الكبير في انتداب أعضاء هذا المجلس.[4]

وقد ساعد هذا المجلس الباي في إعداد القوانين والميزانية، شرط أن يوافق عليها وقد تم تعيين المجلس وكان خير الدين رئيسا له من 1881 - 1883، لكن هذا المجلس لم يحقق الكثير من الإصلاح لان الباي ومصطفى خزنة دار سيطرا عليه وعلى أعماله لهذا قدم خير الدين استقالته منه،[5] كما عجز هذا الدستور عن مقاومة التدخل الأجنبي الفرنسي في شؤون البلاد[6].

أما الإصلاحات العمرانية التي قام بإدخالها فقد تطلبت أموالا كثيرة بالإضافة إلى نفقات محمد الصادق باي الشخصية، مما أرهق ميزانية الدولة، فاضطر إلى اللجوء

---

[1]- خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 32، 33.
[2] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 159 .
[3] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 109.
[4] - خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 33،34.
[5] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 459.
[6] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص 79.

للدول الأجنبية من أجل عقد القروض التي كانـت بأرباح فاحشة،[1] فعادت أسباب الفساد إلى البلاد، وثارت من جديد نوازع الحكم الفاسد خاصة بعد استقالة الوزير خير الدين. فمحمد الصادق كانت شخصيته ضعيفة ولم يستطع تحمل المسؤولية تجاه بلاده.

وبسبب ضعف شخصية محمد الصادق باي تآمر عليه كبار مستشاريه من أمثال مصطفى خزنة دار، وأصبحوا يتحكمون بآرائه ويقومون بتوجيهه، وازدادت سرقة الأموال والإسراف ففرضت الضرائب الفادحة على المواطنين، وتراكمت الديون حتى بلغت 160 مليون فرنك،[2] ووقعت البلاد في محنة كبيرة حتى ثار الشعب من الضرائب التي تضاعفت وكذلك الفساد في التحصيل والتوزيع الذي أدى إلى الإفلاس، ولم يبق في خزينة الدولة شيء من المال حتى اضطر الناس إلى جمع العشب والأشجار من اجل الاقتيات، وتفشى المرض والمجاعة إلى حد كبير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تدخلت الدول الأوربية من أجل المحافظة على ديونها فاقترحت فرنسا تشكيل لجنة مالية، ووافقتها انجلترا وايطاليا وكانت مهمة هذه اللجنة هي توحيد الدين وتحديد الفوائد وإدارة المرافق التي خصصت لهذا الدين، وبالتالي تضع يدها على كل شيء في الدولة، وتسيطر عليه باعتبار أن كل شيء متصل بالمال.[3]

[1] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، ج 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2004، ص 242.
[2] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 460.
[3] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص 165، 166.

المبحث الثالث: مظاهر الأزمة المالية في تونس

1- أزمة القروض

بسبب دخول البلاد في الإصلاحات التي دعا إليها البايات، والتي تطلبت الكثير من النفقات، ونفقات الحملة التي أرسلت في حرب القرم إلى جانب الدولة العثمانية، كل هذه النفقات أرهقت ميزانية الدولة ولم تعد قادرة على تحمل الإنفاق على الإصلاحات، وعلى المصالح الشخصية للبايات، خاصة بعد إبطال تجارة الرقيق وإبطال القرصنة، مما اضطر باي تونس إلى عقد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية [1]،والاستدانة من السوق العالمية [2]، ومن الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأوربيين[3].

فاقترضت الدولة مبلغ 28 مليون فرنك [4]، سنة 1862[5]، وتحول هذا القرض وفائدته إلى ديون تهدد الدولة بالإفلاس، فقام اتحاد البنوك الفرنسية باستغلال هذا الوضع و عرض على الباي قرض بقيمة 35 مليون فرنك، فقبل الباي بهذا العرض وعقدت الاتفاقية يوم 8 ماي 1863، وتبين أن اتحاد البنوك الفرنسية مسح 10 ملايين فرنك من هذا القرض، ودفع 25 مليون فرنك، 20 مليون على شكل بضائع فاسدة ولم يستلم باي تونس المبلغ الإجمالي نقدا إلا حوالي 5 مليون فرنك، وسلم المبلغ لتسديد الديون المترتبة على الدولة، ووقعت تونس نتيجة هذا القرض في أزمة أخرى جديدة وللخروج منها لجأ الباي مرة ثانية إلى البنوك الأجنبية، وحصل عام 1865 على قرض بقيمة 25 مليون فرنك، وبمقابل هذا القرض حصل المرابون الأجانب على مداخيل الدولة من الجمارك، وتبين أن القرض كان فيه احتيال، ولم يصل منه إلى الدولة التونسية إلا مبلغ قليل من المبلغ الإجمالي، واحتفظت البنوك بمبلغ كبير لتسديد فائدة القرض القديم و لم يبق

---

[1] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، مرجع سابق، ص 242.
[2] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق ،ص 97.
[3] -عاطف عيد وحليم ميشال حداد، **قصة الحضارات العربية بين الأمس و اليوم تونس والجزائر**، د.ط ، د.ن، 1999، ص 61.
[4] - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص143.
[5] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 243.

للحكومة إلا 3 ملايين و نصف مليون فرنك، ولم تقبض المبلغ نقدا بل استلمت "فرقاطة" قيمتها مليونان و نصف مليون، ووعدت بتسليمها مدافع قيمتها مليون فرنك[1].

2- سرقة خزينة الدولة

و زادت الأوضاع سوءا في ظل سرقة خزينة الدولة من قبل شخصيات مقربة من الباي خاصة مصطفى خزنة دار، الذي يعتبر الحاكم الحقيقي لتونس طيلة 40 سنة[2]، وهو الصانع الأكبر للقروض التونسية [3]، وكان مصطفى خزنة دار ومحمود بوعياد على تحالف في عقد الصفقات وجمع الغنائم[4]، وتمكن محمود بوعياد من الاستيلاء على أموال الخزينة و كسب أموال كثيرة و التي قدرها القنصل الانجليزي بتونس ريتشارد وود بـ 80 مليون فرنك، و قام بوعياد بإرسال أمواله إلى فرنسا، ثم ادعى المرض وسافر إلى هناك وتمكن من الحصول على الجنسية الفرنسية للحصول على حماية فرنسا[5]. و قام بمطالبة الحكومة التونسية بدين ادعاه بواسطة وثائق مزورة وهذا مما اضطر الباي إلى إرسال المصلح خير الدين التونسي إلى فرنسا لمقاضاته ودامت إقامة خير الدين بفرنسا 3 سنوات كما ذكرنا[6]، واقتضى حل المسألة تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث الذي حسم الأمر بإرجاع جزء من الحق إلى خزينة تونس على حساب بوعياد[7].

ويعد مصطفى خزنة دار اكبر شخصية نهبت أموال الدولة التونسية، بحكم معاصرته لكل المشاريع الإصلاحية التي قام بها بايات تونس، وكانت له أنشطة مالية مشبوهة أثرة سلبا على سياسة الإصلاحات، و قد سخر إمكانياته لتحصيل ثرائه الشخصي، حيث قدرت ثروته بـ 50 مليون فرنك أي ما يعادل أربع مرات حصيلة موارد الخزينة في السنة الواحدة .

---

[1] - لوتسكي، مرجع سابق، ص 224 .
[2] - لوتسكي، مرجع سابق، ص 222 .
[3] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 79.
[4] - إسماعيل احمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية ،2000، ص 344.
[5] - محمد بيرم الخامس التونسي، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، مجلد 1، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت، ص 7.
[6] - إسماعيل احمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 344.
[7] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص 38.

كما استفاد مساعدو مصطفى خزنة دار في إثراء ثروتهم إثراء كبيرا ومنهم نسيم شمامة[1] الذي تولى منصب قابض أموال الدولة، ومدير المالية برتبة لواء، و هو من أسرة يهودية تونسية، و قد اقترنت مصالحه الذاتية بمصالح مصطفى خزنة دار وتأسس تحالف بينهما، بدأ مع قضية اختلاس بوعياد لأموال الدولة حيث استغل مصطفى خزنة دار خبرة نسيم شمامة في ميدان المحاسبات المالية، وتمكن نسيم أن يرث وظائف بوعياد التجارية بقطاع التجارة الخارجية وارتبط نشاطه بالبضائع الاستهلاكية، و تمكن من دخول ميدان التجارة البحرية و الحصول على رصيد هام من تحصيل الأداءات على البضائع العابرة لميناء حلق الواد وميناء البحيرة ثم ميناء صفاقس ثم ميناء سوسة، و تمكن من تحصيل الكثير من الأرباح في هذا القطاع و تكثيف استثماراته و تجميع ثروة هائلة[2].

3- ضرائب الحكومة:

بعد وقوع الدولة التونسية في أزمة القروض تطلب تسديد هذه القروض البحث عن موارد جديدة، والبحث عن المال[3].فبدت فكرة الوزير الأول مصطفى خزنة دار وبعد أن خلا له الجو باستقالة الوزير خير الدين التونسي وأخذ بالسيطرة على القطر التونسي، فكر في مضاعفة ضريبة المجبى على الأهالي من 36 إلى 72 ريال و طلب الموافقة من المجلس الأكبر فرفضوا ذلك، لكنه استبد و أمر بتطبيقها رغم تحذير العقلاء من العواقب[4]، وأمر بتوسيع نطاق شموليتها لكافة القطر التونسي[5] .

كانت ضريبة المجبى التي فرضها الباي محمد باي (1855- 1859)

36 ريال وكان من المفروض أن تبطل متى تحسنت الحالة المالية للبلاد، غير أنهم لم يتوقفوا عن دفعها نظرا لأحوال البلاد السيئة [6]، والصعوبات التي نتجت عنها والتي لا

[1] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 112.
[2] - رضا بن رجب، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857)**، تق عبد الحميد الأرقش، ط1، دار المدار الإسلامي، 2010، ص ص 486-492.
[3] - لوتسكي ،المرجع السابق ، ص 225 .
[4] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق ، ص 141.
[5] -عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ط1، تر سامي الجندي، دار القدس، بيروت، لبنان،1975، ص 32.
[6] - حسن حسني عيد الهادي، مرجع سابق، ص 141.

تقدر الدولة على مواجهتها وعلاوة على ذلك حرمان الدولة من الموارد الخارجية التي كانت تحصل عليها من الجهاد البحري و حرمانها مما كان يوفره لها تصدير منتوجات البلاد[1]، وإبطال بيع الرقيق بالإيالة التونسية.[2]مما اضطر الحكام للحصول على موارد جديدة و إلى إرهاق كاهل الرعايا بالضرائب و فرضت الحكومة ضرائب جديدة لعلاج الموقف التي وقعت فيه الدولة التونسية، وأدت هذه الضرائب بدورها إلى اندلاع الانتفاضات الشعبية و الثورات و اندفاع الحكومة من جديد إلى طلب المزيد من القروض لعلاج الموقف[3].

4- الانتفاضات الشعبية:

من أجل الحد من خطورة الازمة المالية التي وقعت فيها تونس بسبب القروض والديون، أدت إلى رفع قيمة الضرائب عموما وضريبة المجبى خصوصا لسد عجز ميزانية الدولة، لكن هذه الضرائب أثارت غضب الشعب فحدثت انتفاضات شعبية[4]، كانت لأسباب جبائية أساسا كما هو واضح، فاندلعت الانتفاضات والثورات ثم تعاظمت الانتفاضات إلى أن بلغت ذروتها سنة 1864، وهي السنة التي قامت فيها أعظم و أشهر الثورات و هي ثورة علي بن غداهم، والتي " أشعلت البلاد بتمامها و كمالها و جعلتها تقف ضد الباي و مماليكه و سياسته الجبائية و إصلاحاته" [5]

وكان السبب المباشر لقيام هذه الثورة هو رفع الضرائب الذي أدى إلى غضب الشعب، بالإضافة إلى الإصلاحات المتأثرة بالمجتمع الأوربي التي لم يتقبلها الشعب و لم يقبل تبديد المال العام، وإثقال كاهل الرعايا بالضرائب، وكان الشعار الذي أعلنته الأعيان في ثورة 1864 هو" كفانا مجبى – ومماليك– ودستورا" [6].

---

[1] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 98.
[2] - حسن حسني عبد الهادي، مرجع سابق، ص 139.
[3] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 243.
[4] - لوتسكي، مرجع سابق، ص 222.
[5] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 98.
[6] - جان غانياج، **ثورة علي بن غداهم 1864**، تر لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس ،1965، ص 11،12.

حيث لقب ابن غداهم باي العرب ولقبته قبيلته ماجر "باي الشعب"، وطالب بتخفيف الضرائب، ومنع المماليك من التحكم بهم و بشؤون بلادهم، لهذا تعتبر هذه الثورة من المراحل الخطيرة آنذاك حيث شهدت تطورا كبيرا بتدخل الأساطيل الأوربية بحجة حماية رعاياها من عواقب الثورة[1]، وقد لوحظ أن الثورة فقدت توازنها وانفردت كل مدينة بنزعتها الثورية، حينما بدا الباي بمراسلة مشايخ و رؤساء المدن مؤكدا الرجوع إلى الضرائب القديمة، « وقد اتبع مصطفى خزنة دار سياسة فرق تسد، و التظاهر بقبول الأمر الواقع و تحقيق شعارات الثوار، و في نفس الوقت أرسل خزنة دار قنصل الباي إلى القبائل الثائرة ليتسرب إليها الملل، ووقتها يتسنى تأديبها والقضاء على الانتفاضة شيئا فشيئا »،و بالتالي نجحت سياسة خزنة دار في القضاء على الثورة و هرب زعيمها علي بن غداهم إلى الجزائر[2].

5- الديون والإفلاس المالي للبلاد:

الإصلاحات التي قام بها البايات هي إصلاحات « سايرت حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر»، وبهذه الإصلاحات حاول البايات تطوير البلاد وتنميتها الاقتصادية في شتى المجالات ومن خلال المشاريع الإصلاحية وقعت البلاد في أزمة مالية أدت إلى اللجوء للقروض الأجنبية الفادحة، وهذا ما أدى بسقوط خزينة الدولة في الديون الخارجية[3]، و ضيق الأزمة الاقتصادية أودت بالبلاد إلى الإفلاس[4].

وكان السبب الأول لتراكم الديون على الدولة هو إغراق البلاد في التبعية المالية

---

[1] - محمود علي عامر، **تاريخ المغرب العربي الحديث (الجزائر – تونس)**، د.ط، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص 214،215.

[2] - عبد الجليل التميمي، **بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (تونس – الجزائر- ليبيا) من 1816 إلى 1871**، تق روبار منتران، ط1 ،الدار التونسية لنشر، تونس، 1972، ص 25،26.

[3] - مفيد الزيدي، **موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث** ، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 227.

[4] - عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 29.

وذلك من خلال توريد رؤوس الأموال الأوربية خاصة فرنسا، و التجاء إلى الاقتراض من الدول الأوربية أموال طائلة، وأهم هذه القروض كان من دار ارلنجي في سنة 1863 و1865، ومن بينو و كونتواورديسكو سنة 1865و1866، ومعظم هذه القروض لا يصل منها إلا جزء قليل نتيجة نهب الأموال وأعمال التهريب والسمسرة، وهذا الجزء لم يكن يصرف في مصلحة معلومة، بل يصرف في مظاهر الترف وتكوين الثروات الشخصية، وهذا أدى إلى تراكم الديون على البلاد بحيث لم تعد قادرة على إرجاعها أو تسديد فوائدها، فوقعت البلاد تحت طائلة الإفلاس[1].

ونتيجة لهذه الديون الضائقة المالي استولت الحكومة على بيت المال الذي أسسه احمد باشا، ولم يحصل من تلك الأموال ما يمكن ذكره سوى السفن والمدافع

وإضافة إلى الأموال التي ضاعت عند بوعياد و نسيم شمامة و مصطفى خزنة دار[2].

وفي سنة 1867 حل الإفلاس المالي بالحكومة التونسية وقد قامت الدول الأوربية المقرضة باستغلال الوضع لفرض رقابة مالية على تونس، و قامت بإنشاء مؤسسات مالية لإدارة الشؤون المالية للبلاد[3].

6- التداعيات الاجتماعية للأزمة المالية:

في وسط الأزمة المالية والأوضاع الداخلية المزرية و الضغوطات و الأطماع الأجنبية بالبلاد، تزايدت الأزمات والمصائب على الدولة التونسية، ووقعت في كوارث طبيعية زادت من حدة الوضع، حيث« انتشر وباء الكوليرا وحمى التيفوس بين السكان في المدن الساحلية»[4]، أثرت هذه الأزمات في عمران البلاد، وكانت سببا في تناقص الأنفس والثمرات، وسط أشد الحاجة للمداخيل الداخلية والخارجية[5].

---

[1] - حمّة الهمّامي، مرجع سابق، ص 26.
[2] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص 45.
[3] - لوتسكي، مرجع سابق ، ص 226 .
[4] - حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص 239.
[5] - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 144.

وظهرت العديد من الأوبئة و غيرها من الأمراض العفنة وراح ضحيتها خلق كثير من التونسيين،« وبلغت نسبة الموتى في بعض الجهات ثلثي الأهالي كما وقع في القيروان، أو أربع أخماسهم كما في قبائل الهمامة »[1]، وفي سنة 1867 تفشت حمى التيفوس و مات على إثرها العديد من أهالي الأرياف[2]، وأيضا في سنة 1867 حلت بالبلاد مجاعة أدت إلى إصابة البلاد التونسية « في قوتها الديموغرافية وفي أنشطتها الاقتصادية ».[3]

وترتب عن هذه المجاعة الهائلة « أن اقتات الناس بالحشائش و الجذور و لحوم البشر و صارت الجماهير تهرب أفواجا إلى طرابلس الغرب »[4].

ويصف ابن أبي الضياف سنة 1867 بالسنة الشهباء، لذكراها المشئومة في الخيال والتي كانت عنوانا لأبشع مظاهر المجاعة، فقد كانت سنة جدب و مجاعة، واثر فيها انعدام القوت ووسائل العمل لان الباي عمد سنة 1865 إلى سلب كل أسباب الرزق، زيادة على القمع والتعذيب والمغارم الفادحة، « ظنا منهم أن الفقر المدقع سيصدهم عن العصيان والثورة»[5].

[1] - احمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987، ص18.
[2] - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 144.
[3] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 89.
[4] - لوتسكي، مرجع سابق، ص 226.
[5] - احمد عبد السلام ، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الثاني: مظاهر التغلغل الأوربي في تونس

و محولات خير الدين الإصلاحية

المبحث الأول: الأطماع الأجنبية

المبحث الثاني: الامتيازات الأجنبية

المبحث الثالث: المؤسسات المالية الأجنبية

المبحث الرابع: اصلاحات خير الدين التونسي للخروج من الأزمة

المبحث الأول:الأطماع الأجنبية

في ظل الأوضاع التي آلت إليها الحكومة التونسية من جراء الأزمة المالية والوقوع تحت طائلة الديون، بدأت تتوجه إليها الأنظار الاستعمارية طامعة في الاستيلاء عليها منذ مطلع القرن 19، حيث عقدت العديد من المعاهدات مع الدول الأوربية، منها معاهدات مع فرنسا تؤكد الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في تونس وتمنحها امتيازات جديدة، كما وقعت اتفاقية جديدة لفتح السوق التونسية أمام الغزو التجاري الأوربي في المرحلة الرأسمالية التنافسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الحرف التقليدية المحلية بسبب مزاحمة البضائع الأوربية المعتمدة على الآلة، وكذا تحكم كبار التجار الأوربيين في السوق و التجارة التونسية، وعلى كثير من المصانع التي ظهرت في البلاد مثل مصنع البارود[1].

ولم تكن فرنسا وحدها تسعى للاستيلاء على تونس بل كانت تتنافس مع دول أوربية أخرى للاستيلاء عليها و هي بريطانيا و ايطاليا، وكانت ايطاليا ترى بأنها أحق من فرنسا في الاستيلاء على تونس، لكثرة رعاياها الذين هاجروا واستوطنوا في تونس[2]، ولأنها كانت تعتبرها امتدادا طبيعيا لصقلية[3]. ولكن ايطاليا لم تكن من الدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت، ولم تكن قد مضى على توحيدها إلا زمن قصير(1870)، و لكن الأطماع الايطالية ازدادت بعد هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا سنة1870[4]، وأرادت ايطاليا السعي لتوسيع نفوذها، فكانت تونس مسرحا لتسابق الدولتين. خاصة فرنسا كانت ترى في تونس السمكة التي تنتظر الفرصة لاصطيادها[5].

ومن هذا الوقت ازداد التدخل الأوربي في شؤون البلاد الداخلية في شتى المجالات إلى أن جاءت سنة 1859 و هي السنة التي فرضت فيها فرنسا على الباي محمد باشا ميثاقا

---

1 - حمّة الهمّامي، مرجع سابق ، ص23،24.
2- زاهية قدورة ، مرجع سابق ، ص463.
3- إسماعيل احمد ياغي ، **العالم العربي في التاريخ الحديث** ، مرجع سابق، ص141.
4- زاهية قدورة، مرجع سابق ، ص436.
5- احمد أمين، مرجع سابق، ص170.

جديد وهو عهد الأمان، وهو العهد الذي غنم منه الأوربيون غنيمة كبيرة، واحدث شرخا جديدا في الاستقلال السياسي لتونس لأنه وفر الحماية والأمان للأوربيين داخل المجتمع التونسي ومساواتهم بالتونسيين على حد سواء[1]، حتى أن الباي قد عرض هذا العهد على الإمبراطور الفرنسي للموافقة عليه قبل إصداره، وقد تجلى النفوذ الأجنبي في مواد هذا العهد، بمنح الجاليات الأجنبية الحق المطلق في الاتجار و امتلاك الأراضي دون اختلاف في الحقوق بين أهل الذمة و بين أهل البلاد[2].

كما عمدت بريطانيا أيضا إلى تثبيت مطامعها ونفوذها في تونس بمقتضى عهد الأمان حيث طالبت بالوفاء بعهد الأمان وتسليم كامل الحقوق للرعايا الانجليز واعتبار أن ذلك صار حقا من حقوق انجلترا، وما على الدولة التونسية إلا الوفاء به، وتم الاتفاق على إعطاء الرعايا الانجليز كامل الحقوق و الكفالات و قد حضر الاتفاق قنصل ملكة بريطانيا[3].

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأطماع الأوربية كانت تحارب الحركات الإصلاحية في المغرب العربي كسبيل إلى السيطرة والاستيلاء على بلدانه[4]، و خاصة فرنسا التي كانت تحارب حركة الإصلاح سرا، و تقوم بتحريض السلطان العثماني عليها و في نفس الوقت كانت تتظاهر بتأييد تطوير البلاد ومساندة المشاريع الإصلاحية[5]، ومن جراء هذه الإصلاحات والمشاريع الإصلاحية التي قام بها البايات هي التي مهدت الطريق أمام الصيارفة الأوربيين الذين كانوا على استعداد للاستيلاء على تونس و استعبادها، و وإيقاعها تحت التبعية المالية[6].

وفي نفس الوقت كان الصراع محتدما بين فرنسا وبريطانيا من أجل السيطرة على تونس بمختلف الأشكال،حيث كان الصراع على السوق التونسية على أشده، وكذلك على

---

[1]- حمّة الهمّامي،مرجع سابق ،ص24.
[2]- إسماعيل احمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 345- 347.
[3]- محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص27-28.
[4]- شحادة الناطور وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع،إربد، 1992، ص111.
[5]- حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**،مرجع سابق، ص79.
[6]- لوتسكي، مرجع سابق،ص221.

الحصول على امتيازات في الأراضي وفي المناجم ووسائل الاتصال والموانئ، ؤولأجل بسط نفوذهم السياسي، حيث كان الصراع قائم من اجل السيطرة المالية على تونس[1]، كذلك أخذت البنوك الأوربية تفرض على الدولة التونسية قروض بمبالغ طائلة وفوائد فادحة مما سبب وقوع البلاد في التبعية المالية للدول الأجنبية المقرضة[2].

أدى هذا إلى تراكم الديون التي وقعت فيها البلاد بسبب القروض، و كانت هذه مقدمة التدخل الأجنبي[3]، في أمور الحكم بحجة الحفاظ على ديونها لدى الحكومة التونسية[4]، ووقعت البلاد تحت الرقابة المالية واستحدثت لجان مالية دولية و مجالس استشارية،يمثلها أصحاب المصالح المالية[5]، للإشراف على مداخيل ونفقات الحكومة التونسية، وهكذا أصبحت تونس تحت سيطرة البنوك الأجنبية، وهذه المسالة أحدثت صراعا حول المصالح والأطماع الأجنبية للدول الأوربية (فرنسا وايطاليا بريطانيا)[6]، من أجل السيطرة المالية على تونس[7]، كما أخذت البنوك الأوربية تفرض على الدولة التونسية التونسية قروضا بمبالغ طائلة، وفوائد فادحة مما سبب وقوع البلاد في التبعية المالية للدول الأجنبية المقرضة [8].

وفي ذلك الحين اضطربت أوضاع الحكومة في الداخل وفقدت هيبتها في الخارج وكثرت المشاكل بسبب دسائس القناصل الأجنبية وتزايد أطماع بعض الحكومات الأوربية الاستعمارية[9].

وقد تجلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد سنة 1864، و هي السنة التي حدثت فيها أعظم انتفاضة شعبية في تونس و هي ثورة علي بن غداهم، و أثناء هذه الثورة شهدت تونس قدوم العديد من الأساطيل العسكرية و السفن الحربية الأوربية من

---

[1]- نفسه،ص221.
[2]- نفسه،ص224.
[3]- شحادة الناطور وأخرون ،مرجع سابق،ص110.
[4]- مفيد الزيدي، مرجع سابق،ص227.
[5]- زاهية قدورة، مرجع سابق،ص469.
[6]- لوتسكي، مرجع سابق،ص226.
[7]- لوتسكي، مرجع سابق،ص221.
[8]- نفسه، ص224.
[9]- حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 146.

فرنسا و ايطاليا و بريطانيا على موانئها[1]، و كان ذلك استجابة لنداء قناصلها قصد حماية حماية رعاياها. وبمجرد قدوم القوات البحرية الأوربية كونت دوريات حراسة وأخذت تنتقل من مرسى إلى آخر في السواحل الشرقية التونسية، استعدادا للتدخل في أي لحظة عند تلقي الإشارة[2].

وفي هذه الحالة بدأ قناصل الدول الأوربية يتسابقون في السعي إلى الاجتهاد أكثر من أجل دعم نفوذهم في البلاد، و بدأوا في الضغط على حكام البلاد، و أصبح القناصلة الأجانب يسعون للتأثير على الوزير الأكبر مصطفى خزنة دار و كان القنصل الانجليزي ريتشارد وود أكثرهم تقربا إليه، وهو الذي فرض سياسته على الحكومة التونسية لمعالجة انتفاضة 1864، كما مر بنا و كان ذلك سببا في التفرق بين القناصلة الأجانب في المنافسة على بسط النفوذ والعداوات الشخصية [3].

[1]- عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص32.
[2]- جان غانياج، مرجع سابق، ص23.
[3]- جان غانياج، مرجع سابق، ص34،35.

المبحث الثاني: الامتيازات الأجنبية

أثناء الأزمة المالية والأوضاع السيئة التي تعيشها البلاد، كانت الدول الامبريالية الأوربية تهدف من الصراع على المستوى الاقتصادي إلى الحصول على امتيازات واستغلال الخيرات الفلاحية، من أجل بناء الموانئ و السكك الحديدية، و ذلك من اجل خلق الظروف المناسبة لتعزيز الاستغلال الرأسمالي، وتمكنت الدول الاستعمارية المتصارعة، و هي كل من فرنسا و بريطانيا و ايطاليا من الحصول على امتيازات في البلاد التونسية[1]، بعد مختلف الضغوطات التي مارستها، فحصلت على اعتراف السلطنة العثمانية بنظام الامتيازات، وفيه تعطي الدول الأوربية الحق في حماية رعاياها،وحاولت الدول الأوربية الضغط على السلطات المحلية الحاكمة للبلاد من أجل معاملة الأجانب بنوع من التمايز و إعطائهم حقوقا كثيرة لا يتمتع بها أهل البلاد .

وقد حصلت الشركات الأجنبية في هذه الفترة من الأزمة على ضمانات

وامتيازات لتنفيذ المشاريع، وكان لهذه الشركات الحق في عدم الخضوع للقوانين المحلية و طلب اللجوء إلى القناصل، وهنا بدا الصراع الأجنبي من اجل الحصول على الامتيازات والظفر بالمشاريع الاقتصادية لشركات كل دولة أوربية منافسة[2]، و قد ازداد النفوذ الأجنبي أو خضعت البلاد كليا له،في عهد الباي محمد الصادق«و ازدادت الامتيازات الفرنسية في تونس بصورة كبيرة»[3] .

عارض الشعب التونسي منح الأجانب المزيد من الامتيازات،حيث أن الرعايا الأجانب كانوا يرفضون أن يتساووا مع الوطنيين، ولم يخضعوا للقوانين المدنية خاصة الرعايا الايطاليين[4]، «وهذا مخالف للقانون الأساسي البديهي،وهو أن من دخل مملكة فلا بد أن يخضع لأحكامها»[5]

---

[1]- حمّة الهمّامي، مرجع سابق،ص25،26.
[2]- عاطف عيد و حليم ميشال حداد، مرجع سابق،ص60.
[3]- إسماعيل احمد ياغي،**العالم العربي في التاريخ الحديث**، مرجع سابق،ص140.
[4]- حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق،ص238.
[5]- احمد أمين،مرجع سابق،ص163.

وفي ذلك الوقت كان يعيش في المدن الساحلية للبلاد عدد كبير من الأجانب،وكان معظمهم من ايطاليا و فرنسا،وكانوا يتبعون تطبيق الامتيازات الأجنبية التي تنص على تطبيق قوانين بلادهم،وان يحاكموا في محاكم خاصة ، وكانت بريطانيا أيضا تعمل على حماية حقوق رعاياها في تونس ،خاصة بعد أن حصلت الشركات البريطانية على العديد من الامتيازات[1].

وقد حصلت الدول الأوربية على العديد من الامتيازات في تونس وذلك نتيجة استغلال الرأسماليين الأجانب للأوضاع السائدة في البلاد،واستغلال الإصلاحات التي قام بها البايات، فحصلت بريطانيا على امتياز إنشاء أول سكة حديدية بتونس[2]، حيث تقدمت «شركة انجليزية وطلبت منحة لأعمال طريق حديدية بين تونس ودخلة جندوبة في الجهة الغربية» على أن تكون للحكومة قسط كبير من دخله بعد كسب المصاريف[3]،فاستجابت الحكومة لطلب الشركة الانجليزية لمد الخط الحديدي أو السكة الحديدية و قامت بإنشائه ثم باعته لشركة ايطالية،و بعد مدة طلبت شركة انجليزية أخرى مد طريق أو سكة تسير من داخل البلاد التونسية إلى الحدود الجزائرية فمنحت الامتياز لمصلحة البلاد لأن الباي ومجلسه متفقين على أهمية الخطوط لتسهيل المواصلات[4].

وكانت فرنسا تحظى بالكثير من الامتيازات في تونس ،حيث حصلت على امتياز إقامة خطوط التلغراف و تجديد مجرى زغوان المائي[5]، وبناء السكة الحديدية من طرف الشركة الفرنسية المسماة "بون قالمة". وجاء الاتفاق مع هذه الشركة على إثر فسخ العقد مع الشركة الانجليزية[6]، كما كان لإيطاليا نصيب من الامتيازات في تونس منها الحصول الحصول على رخصة استثمار منجم جبل الرصاص[7]، وقد قامت شركة ايطالية باستغلال باستغلال الامتيازات في تونس فاستغلت ضيعة الهنشير، وهي ضيعة كبيرة تبعد آلاف

---

[1] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ج 1 ، مرجع سابق،ص244.
[2] - لوتسكي، مرجع سابق، ص223.
[3] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص72.
[4] - احمد أمين، مرجع سابق، ص174.
[5] - لوتسكي، مرجع سابق، ص224.
[6] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص87.
[7] - حمة الهمامي، مرجع سابق، ص26.

الهكتارات عن العاصمة التونسية،وكانت هذه الضيعة ملكا لمصطفى خزنة دار، وقد أدخلت هذه الشركة شخصيات ايطالية بارزة في السياسة و الاقتصاد و تولت إدارة الضيعة،وبالتالي زادت المطامع في تونس"واغتنمت الحكومة الايطالية الفرصة للمطالبة بامتيازات جديدة من الحكومة التونسية "[1].

بالإضافة إلى الامتيازات التي حصلت عليها الدول الرأسمالية الأوربية، فهناك جاليات يهودية في تونس تمكنت من الحصول على العديد من الامتيازات في تونس، نتيجة للعلاقة التي جمعت بين الوكلاء اليهود و السماسرة و التجار و بين التجار الأوربيين، و نتيجة خدمة اليهود لرعايا القوى الأوربية، حيث استفاد الأوربيون من تدعيم مواقعهم في الايالة التونسية وتركيز نشاطهم الاقتصادي وذلك نتيجة للمهارات التجارية التي اشتهروا بها وأتقنوها، وقد ساهمت هذه العلاقة بين اليهود والدول الأوربية في النهوض بهم و حصولهم على بعض الامتيازات منها «إعفاؤهم من ضريبة الجزية طالما تواصلت خدمتهم لرعايا الدول الأوربية، وإعفاؤهم من أعمال السخرة (الاعمال الشاقة) التي كانت تفرض عليهم بين الحين والآخر، وإعفاؤهم من طائلة المغارم التي كانت تسلط على جميع الرعية من اليهود»، هذه الامتيازات والمكاسب جعلت اليهود يتمسكون بخدمة رعايا الدول الأوربية، وربطتهم علاقات تجارية هامة، مكنتهم من توسيع نشاطهم التجاري ،وفتحت أمامهم آفاقا جديدة للحرية التجارية.

وقد عبرت الدول الأوربية عن رغبتها في احتواء الجاليات اليهودية ،وجعلها تحت حمايتها، وبالتالي تدعمت امتيازاتهم[2]، ومن خلال فرض هذه الامتيازات التي أقرت بها الدول الأوربية هيمنتها الواضحة، وتفطنها من وراء انضمام اليهود إلى رعاياها، لهذا تنافست الدول الأوربية لكسب ود التجار اليهود، وإغرائهم ليكونوا عملاء ووكلاء للتجار الأوربيين لتدعيم تواجدهم بالبلاد[3].

[1] - احمد عبد السلام، مرجع سابق، ص47.
[2] - رضا بن رجب، مرجع سابق، ص435 ،436.
[3] - رضا بن رجب، مرجع سابق، ص347.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية الأجنبية

بعد وصول تونس إلى هذه الأوضاع المتدهورة وعندما عجزت الحكومة عن تسديد الديون وفوائدها التي استدانتها من الدول الأوربية[1]، وبالتالي تراكمت الديون على الحكومة التونسية، وأصبحت غير قادرة على تسديدها، فكان الإفلاس المالي مصيرها، قامت الدول المقرضة باستغلال هذا الإفلاس المالي للبلاد[2].

1- إنشاء اللجنة المالية الدولية:

اقر قناصل الدول بأن وضع تونس المالي المتدهور ميؤوس منه فاقترح قنصل فرنسا، إنشاء لجنة مالية من الخبراء والمستشارين الفرنسيين لدراسة ومراقبة الأوضاع عن كثب،واقتراح الحلول اللازمة للحد من الوضع، بشرط أن تكون أعمال هذه اللجنة تضمن مصالح الدول الأوربية الأخرى كإيطاليا وبريطانيا[3]، وقد تشكلت اللجنة من الأجانب بأكثرية فرنسية، وذلك للمحافظة على حقوقها، وقد كانت مسالة الديون هي السبب في فرض الرقابة المالية الأجنبية على البلاد[4].

وقد تدخلت الدول الأوربية الأخرى للمحافظة على ديونها[5]، وبالتالي استغلت الدول الأوربية هذا الوضع وأزمة الديون لفرض رقابة مالية على البلاد وقامت بتشكيل اللجنة المالية الدولية سنة 1869[6]، وهي لجنة مختلطة من الأهالي والأجانب (فرنسا، و إيطاليا، و بريطانيا)[7]، وذلك للإشراف على المداخيل و نفقات الحكومة التونسية[8]، ووضع أموال البلاد تحت الوصاية[9]،وتهدف هذه اللجنة إلى تنظيم الإيرادات والمصروفات لضمان دفع أقساط و فوائد الديون[10]، وقد كان مجمل ما على تونس من ديون هو 125فرنكا ذهبا لصالح المقرضين الأجانب «وقد تعهدت اللجنة بتسديد الفائض إلى مستحقيه في

---

[1] - عاطف عيد وحليم ميشال، مرجع سابق، ص61.
[2] - حمّة الهمّامي، مرجع سابق، ص26.
[3] - عاطف عيد وحليم ميشال، مرجع سابق، ص61.
[4] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص463.
[5] - احمد أمين، مرجع سابق، ص173.
[6] - لوتسكي، مرجع سابق، ص226.
[7] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص40.
[8] - لوتسكي، مرجع سابق، ص226.
[9] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص97.
[10] - حلمي محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص239.

كل عام »[1]، وكانت مهمة هذه اللجنة هي توحيد الدين وتحديد الفوائد، و قد تأسست بمرسوم من الباي سنة1869 بتشكيلة من فرنسيين وإنجليز وإيطاليين ويرأسها موظف تونسي، وعند ذلك التجأ الباي إلى خير الدين باشا التونسي ليرأس هذه اللجنة فوافق على طلب الباي،وتحمل مهمة شاقة في الداخل والخارج، ومنح لقب الوزير[2]، فقام الوزير خير الدين باشا ببذل قصارى جهده لكي يحفظ الإشراف الأجنبي في نطاق محدود، و يمنح توسع نفوذ هذه اللجنة على البلاد،والتي كانت تريد أن تتدخل في كل صغيرة وكبيرة[3].

«وقد لقي الوزير خير الدين اشد الصعوبات في الإصلاح المالي الذي حاوله على رأس اللجنة المالية الدولية بإعانة نائب رئيسها متفقد المالية الفرنسي فيليت»، وتمثلت هذه الصعوبات في أصحاب الديون وصعوبات من طرف الوزير مصطفى خزنة دار ،وإصلاح الجباية والتخلص من الديون[4].

وقد تعرضت اللجنة المالية الدولية للعديد من العراقيل في عملها، وذلك بسبب المنافسة بين الدول الأوربية الدائنة المشكلة لها، وخاصة بين فرنسا وايطاليا، وكذلك محاولات القناصل العمل على زيادة نفوذ دولهم في البلاد، وذلك من خلال اتصالهم بالتجار الدائنين، وكذلك شكوى قناصل الدول الأوربية من أعضاء اللجنة إذا ما تم معارضة مشاريعهم.

2 . صندوق الدين:

ومن المؤسسات المالية الأجنبية التي استحدثت في البلاد التونسية بسبب الأزمة المالية التي حلت بها، نذكر صندوق الدين الذي فرضته الدول الأوربية التي زودت مصارفها بالقروض سنة 1868، نتيجة لعجز الباي عن دفع فوائد الديون، والذي تولى الإشراف على المالية التونسية[5].

---

[1] - حسن حسيني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص144.
[2] - احمد أمين، مرجع سابق، ص173.
[3] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص463.
[4] - احمد عبد السلام، مرجع سابق، ص45.
[5] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، مرجع سابق، ص243.

المبحث الرابع: إصلاحات خير الدين التونسي للخروج من الأزمة

نظرة عامة حول إصلاحات خير الدين :

جاء خير الدين التونسي للوزارة الكبرى والبلاد غارقة في الفوضى السياسية، والمالية وفي وقت كانت تحتاج فيه لشخص يخرجها من الأوضاع التي وصلت إليها،لكن مجيئه كان متأخرا حيث قبل منصب الوزير الأكبر سنة 1873، أي بعد سقوط مصطفى خزنة دار الذي تلاعب بأموال الدولة واستغل السلطة لصالحه، وبالتالي كانت الظروف التي تولى فيها خير الدين هذا المنصب صعبة جدا، ورغم قصر مدة توليه الوزارة إلا أنه استطاع أن يقوم بالكثير من الأعمال الإصلاحية،[1] وقد امتاز في وزارته بحسن التنظيم والكفاءة والإخلاص لمصالح البلاد، وتجلت إصلاحاته خاصة في مجال الإدارة وتنظيم الوزارات وشؤون التعليم والاحباس وحاول أن يخفف من تبذير الأموال[2].

1- إصلاحاته في مجال التعليم:

عندما تولى خير الدين منصب الوزارة كانت شؤون التعليم متدهورة لذا بادر برفع مستوى التعليم، فطلب من الباي أمرا يقضي برفع أجرة المدرسين من ريالين إلى ثلاث ريالات في اليوم، وقد أصدرت لجنة الإصلاح برئاسة خير الدين والمتكونة من احمد بن الخوجة المفتي الحنفي، والطاهر التّيفر القاضي المالكي وعمر بن الشيخ قاضي باردو والعزيز بوعتور باش كاتب ومحمد بيرم رئيس جمعية الاوقاف والعربي زروق رئيس المجلس البلدي، والشيخ المدرس أحمد الورتلاني أمرا في 25 ديسمبر 1875، ضبط بالتفصيل ترتيب التعليم بالجامع الأعظم،[3]كما أنشأ المدرسة الصادقية لتعليم مبادئ الفنون الشرعية كالقراءة، والكتابة، والقرآن والعقائد والفقه الحنفي والمالكي و النحو والأدب والتاريخ، وتعليم اللغات التركية والفرنسية والايطالية، وأيضا الفنون والرياضة، وجعل لكل

---

[1] - الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859- 1882**، تق عبد الجليل التميمي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة صفاقس، زغوان، 1995، ص 70.

[2] - محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1982 ، ص 275.

[3] - أحمد عبد السلام ، مرجع سابق، ص 67، 68.

فن معلمين وجعل بها مائة وخمسين تلميذا، من جميع أبناء تونس، خمسون منهم من أبناء المعوزين و الذين وفر لهم الإقامة بالمدرسة.

زيادة على التعليم تمدهم الحكومة باللباس والسكن مجانا، وأما المائة الباقية، فتقوم المدرسة بإطعامهم مرة في النهار فقط، وتعليمهم مجانا ويكون اللباس موحدا بين جميع التلاميذ، ووقف هذه المدرسة يكون من أملاك الحكومة، حيث يزيد دخلها السنوي على المائتين والخمسين ألف ريال.[1]

كما انشأ خير الدين بهذه المدرسة مكتبة جديدة، سميت بالمكتبة الصادقية،[2] كان مقرها حول جامع الزيتونة، حيث قام بترتيبها ترتيبا منظما، مثل الترتيب الموجود في الأستانة والممالك المتمدنة، بحيث لا يحرج الكتاب عند قيامهم بعملهم، و يستنفع التلاميذ بما يشاؤون من الكتب، كما قام بتحسين هيئة المكان بأفرشة جديدة، ومحابر وأقلام، ورتّب الكتب ترتيبا يسهل عملية الوصول إليها، وزودها بجميع كتبه المعرفية، وكانت تبلغ نحو ألفي مجلد، وجمع بها كل الكتب التي كانت مفرقة في الجوامع والمدارس[3]، وحسن مطبعة الدولة التي كانت تنشر فيها الكتب العلمية والأدبية، وأصلح إدارة صحيفة "الرائد التونسي" وهي الصحيفة الرسمية الحكومية، وعمل على تشجيع نشر المقالات فيها، كما كان ينشر فيها أفكاره السياسية وأمر الموظفين بقراءتها[4].

2-إصلاحاته في مجال الأوقاف:

قام خير الدين بإنشاء مؤسسات خيرية لأهداف مختلفة، وأولى هذه المؤسسات "جمعية الأوقاف " وقد أسست من أجل التصرف في الأوقاف العامة التي سادها سوء التصرف، بعد أن كانت أرباحها تحول إلى الخواص بوسائل متعددة. لهذا عمل على إصلاحها وإصلاح أدواتها وقد عادت بالفعل إلى تمويل المشاريع الدينية والتعليمية

[1] - محمد بيرم الخامس التونسي ، مصدر سابق ، ص 66.
[2] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص 168.
[3] - محمد بيرم ،مصدر سابق، ص 66.
[4] - زاهية قدورة ، مرجع سابق ، ص 361-362.

والخيرية،[1]بعدما قام بتنظيم عملية شرائها وبيعها ووضع إدارتها في عهدة رجل أمين، كان يثق به وهو محمد بيرم، ووضع إلى جانبه مجلس يعاونه من الرجال الذين يتميزون بالكفاءة والنزاهة،[2] كما قام بإرسال محصول أوقاف الحرمين الشريفين للمستحقين من أهلهما، بعد أن أبطلت لسنوات، وكانت أموال تلك الأوقاف توجه إلى غير محلها، لكن منذ ولاية خير الدين نظم إرسالها. [3]

3-إصلاحاته في مجال القضاء :

أعطى خير الدين اهتماما كبيرا لإصلاح القضاء،لأن البلاد كانت مضطربة على صعيد القانون، بل وجد انه لا يوجد فيها قانون أو تشريع واحد يثق به الجميع، حيث أن هذه القوانين تخضع للمذهب المالكي حينا وتخضع للمذهب الحنفي حينا آخر، والحادثة الواحدة ربما صدر فيها حكمان مختلفان،[4] إضافة إلى هذا فإن الأجانب الموجودين في تونس لا يخضعون لقانون البلاد، وليس من السهل إقناعهم بالخضوع لها، لأنه لا يوجد قانون موحد في البلاد،[5] لهذا عهد خير الدين إلى مختصين بدراسة القوانين الحديثة المعمول بها في الدولة العثمانية، وفي مصر وفي أوربا، وذلك من أجل الخروج بقوانين تتناسب مع الأوضاع السائدة في تونس، واستمرت هذه اللجنة في عملها لكنها لم تتمكن من انجاز ما طلب منها في الفترة التي حددها لها خير الدين، فقد خرج من الوزارة قبل أن تتم عملها، وذلك نتيجة الصعوبات التي واجهت أعضاءها على هذا الصعيد[6].

وانشأ ترتيبا في إدارة المجالس الشرعية للحد من الخصومات، ودفع تعارض الأحكام ،وتسهيل المراجعة بينهم وتحديد أجر أتباعهم، وتعيين أماكن للمحاكم الشرعية خارج الحاضرة، فأصبحت المحاكم الشرعية معلومة ومضبوطة أوقات الذهاب إليها عندما يكون هناك حكم ما.

---

[1] - سمير أبو حمدان، مرجع سابق، ص 46.
[2] - احمد عبد السلام ، مرجع سابق، ص 84.
[3] - محمد بيرم الخامس التونسي ، مصدر سابق ، ص 68.
[4] - نفسه ص 46.
[5] - أحمد امين، مرجع سابق، ص 169.
[6] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 462.

ومن إصلاحاته أيضا قيامه بإنشاء مجلس مكلف بنظافة البلاد، جعل أعضاءه من المجلس البلدي ومنخرط فيه أعضاء من الأجانب، من اجل تيسير ما يحتاجونه من نظافة ضرورية، كما انشأ سجن عمومي للنساء، وآخر للرجال على شاكلة السجون الموجودة في البلاد المتمدنة، من حيث النظافة الكاملة والافرشة الضرورية للنوم، ومكان للطهارة، ومسجد للصلاة، وجعله مقسم إلى عدة أقسام بحسب طبيعة جناية الأشخاص المسجونين، فخير الدين كان عازما على إنشاء مكان للسجن، لمن تثبت عليهم الجنايات من أجل عقابهم[1].

4-إصلاحاته في مجال الاقتصاد:

في بداية الأمر شاهد خير الدين ما كانت قد فعلته الضرائب الباهظة بحياة الناس وأرزاقهم، وخاصة المزارعين الذين هجروا أراضيهم ولم يهتموا بها، فأصبحت غير صالحة للزراعة،[2] لهذا قرر أن يعيد الناس لأراضيهم فشجع الزراعة، وقسم الأراضي الزراعية إلى مناطق واختار رجالا أمناء لجلب الضرائب، ومن استطاع دفع الضريبة نقدا فعل أو محصولا فعل وألغى الضرائب غير المعقولة وقلص كثيرا منها، وعاقب كل من ثبتت عليه الخيانة،[3]كما أنه أبطل الحملات العسكرية التي كانت تقوم بجمع الضرائب بالقوة لأنها تعتبر من أعمال السلب والنهب، فاستبشر الناس خيرا بذلك واطمأنوا وعادت للحكومة هيبتها واحترامها، كما عاد الناس إلى الزراعة بعدما كانوا يهربون وينصرفون عنها، حيث كانت مساحة الأرض المستغلة مليون هكتار عندما ترك الحكم، لكن عند عودته إلى زمام الحكم وجدها ستين ألفا [4] وبالتالي حدث انتعاش كبير في هذا القطاع، ووضع للفلاحة قانونا مناسبا لمصالح البلاد، ورغب السكان في غرس الزيتون والنخيل بتوزيع الأراضي الدولية على الفلاحين وتخفيف الجباية[5].

---

[1] - محمد بيرم الخامس التونسي ، مصدر سابق ، ص 67-68.
[2] - سمير ابو حمدان ،مرجع سابق، ص 44.
[3] - احمد امين ، مرجع سابق ، ص 68.
[4] - زاهية قدورة ،المرجع السابق ، ص 461.
[5] - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق ،145.

كما قام خير الدين بضبط العرف الجاري به العمل في الفلاحة، التي هي من أهم أشغال أبناء تونس، ومورد ثروتهم، فضبط ما يتعلق بشركة الخمّاس في قانون معروف، يرجع إليه عند الحاجة، وهذا القانون لم يكن معروفا إلا عند قليل من أفراد أصحاب الفلاحة، وكثيرا ما كانوا يختلفون في الأخبار عن العرف والعادات، حتى يضطرون للجوء إلى الحاكم ليحكم بينهم[1].

[1] - محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق، ص 69.

الفصل الثالث: تداعيات الأزمة المالية على سيادة تونس

المبحث الأول: التنافس الأوربي على النفوذ في تونس

المبحث الثاني: مؤتمر برلين الأول 1878 و القضية التونسية

المبحث الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881

المبحث الأول: التنافس الأوربي على النفوذ في تونس

إن ما تتميز به تونس من موقع جيو استراتيجي هام، وملاءمة سواحلها لإقامة عدة موانئ في أضيق جزء من حوض البحر الأبيض المتوسط، جعلها محط أنظار العديد من الدول الأوربية خاصة فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا التي دخلت هذه الدول في التنافس أو تكالب استعماري أوربي مرير من أجل الظفر بتونس، والسيطرة عليها بمختلف الأساليب[1]، وسعي كل منهم للحصول على امتيازات في الأراضي والمناجم، وتشييد طرق المواصلات ،ووسائل الاتصال والموانئ، ومحاولة بسط نفوذهم السياسي على تونس، وكذلك السيطرة على سوق تونس.[2]

وأمام هذا التنافس رأت إيطاليا بأنها الأحق بالاستيلاء على تونس من أي دولة أوربية أخرى، بحكم أنها كانت تعتبر تونس امتداد طبيعيا لصقلية،[3] ولها جالية كبيرة بها بلغت حوالي 10 آلاف نسمة من المعمرين والتجار والحرفيين الإيطاليين، ومما شجع إيطاليا على ذلك هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا في سنة 1870.[4]

كما حظيت إيطاليا سنة 1876 بتأييد النمسا للتدخل في تونس، وأمام هذه النشاطات الإيطالية، طلبت حكومتها من قنصلها في تونس أن يفاتح الباي بأمر الحماية الإيطالية على تونس، لكن هذا المشروع لم يتحقق، إذ عملت فرنسا على إفشاله بتدخل القنصل الفرنسي مستغلا صداقته لرئيس وزراء الباي آنذاك، وهنا أدركت إيطاليا المرامي السياسة الفرنسية في المنطقة خاصة بعد احتلالها للجزائر الدعاية المعادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق الصحف العربية [5].

حاولت إيطاليا حماية مصالحها الاقتصادية في تونس، حيث تمكنت إحدى شركاتها من شراء سكة حديد تونس– حلق الواد من شركة بريطانية، ورغم كل المحاولات

---

[1] - خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص 30.
[2] - لوتسكي، مصدر سابق، ص 221.
[3] - إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 141 .
[4] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 245.
[5] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص241.

الإيطالية في مواجهة هذا التنافس الأوربي الشرس على تونس، إلا أنها لم تكن لها القدرة الكافية للدفاع عن مصالحها أمام الدول القوية كفرنسة و بريطانية [1].

فبريطانيا كانت تدرك جيدا الأهداف الفرنسية السياسية في تونس، لذلك حاولت الحصول على مركز مميز فيها يحد من نفوذ فرنسا وإنفرادها بالتدخل في شؤون تونس الداخلية والخارجية،[2] وقد حصلت بريطانيا على عدة امتيازات، كإنشاء أول سكة حديدية في تونس تمتد من مدينة تونس إلى حلق الواد (غوليت)، وتمكنت إنجلترا من توقيع معاهدة مع تونس بتاريخ 10 أكتوبر 1863، لمنح الأجانب حق ملكية الأرض في تونس، جاء في مادتها الأولى: سيسمح لرعايا الانجليز اعتبارا من الآن بحيازة أملاك غير منقولة أيا كان نوعها في وصاية عرش تونس وامتلاكها.[3]

بالإضافة إلى استغلال بريطانيا لصداقاتها وتحالفاتها التي كانت تربطها بالدولة العثمانية، فكانت حريصة على إظهار تبعية الباي التونسي إلى الدولة العثمانية، وتحذير بايات تونس مما تنطوي عليه النوايا الفرنسية.[4]

فقد اشتد التنافس بين القنصليتين الفرنسية والبريطانية وسقطت بذلك كل أقنعة الاحترام والمجاملات بين القناصل، وكثرت الاتهامات بينهما[5]، قام القنصل الإنجليزي ريتشارد وود الذي له المقام الأول، من حيث الحظوة و الاعتبار في تونس[6]، بإرسال مكتوب إلى حكومته يحذرها من مشاريع فرنسا في البحر الأبيض المتوسط، وأن فرنسا تبذل كل مجهوداتها في محاولة لاحتلال تونس وضمها للجزائر، وبعد ذلك تتحين الفرص لدخول إلى مصر، أن هذا يضر بمصالح إنجلترا في المنطقة.

---

[1]- حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص246 ، وشوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1977، ص 305.

[2] - إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 141.

[3] - لوتسكي، مصدر سابق، ص 223،224.

[4] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 66.

[5] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 10.

[6] - جان غانياج، مرجع سابق، ص 17.

وفي سنة 1858 حصلت إنجلترا على إنشاء بنك تونسي بتاريخ 15 مارس 1858 الذي لقي معارضة شديدة من طرف فرنسا ، وتمكنت من إقناع الباي محمد بأن هذا المشروع سيضر بالاقتصاد التونسي وفي نفس الوقت مصالح فرنسا[1]، وبالفعل تم إلغاؤه، وعلى نفس نهج التاجر أندرين سار القنصل الفرنسي شارل دي بوفال[2].

حينما وجه رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي دروين دي لويس يتهم فيها القنصل الانجليزي ريتشارد بقيامه بنشاط دعائي ضد مصالح فرنسا في تونس، ومحاولة إبقاء تونس إيالة عثمانية، وبالأحرى تحت وصاية بريطانيا بواسطة الدولة العثمانية.

وأمام تخوف القنصل الفرنسي من تطور العلاقات الدولية إزاء تونس، بعث برسالة أخرى إلى وزير الخارجية الفرنسي يخبره فيها عن تخوفه من اتفاق إنجليزي عثماني أو إنجليزي– إيطالي على حساب فرنسا[3]، فسارع القنصل الفرنسي إلى الباي التونسي وحذره من سياسة إنجلترا التي تعارض استغلالها، وتعتبرها تابعة للدولة العثمانية.[4]

وبعد إخماد ثورة بن غداهم سنة 1864، أراد الباي أن يبعث برسالة شكر وعرفان إلى الدولة العثمانية مع الوزير خير الدين، وما إن سمع القنصل الفرنسي بوفال بذالك جاء إلى تونس في 12 نوفمبر 1864 في محاولة لإقناع الباي التونسي بأن الوقت غير مناسب لذلك، وأن الناس يدعون بالنصر للسلطان العثماني، إلا أن الباي أصّر على موقفه، مما أدى بالقنصل الفرنسي إلى تغير لهجته اتجاه الباي وطلب منه استئذان الفرنسيس في ذلك، هذا الأمر أدى إلى احتجاج قناصل الدول الأخرى، حتى لا تكون لفرنسا مكانة مميزة عليهم في تونس.[5]

---

[1] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 67.

[2] - **شارل دي بوفال**: فرنسي تقلد عدة مناصب إدارية، وسياسية عمل كقنصل في الإسكندرية طيلة ثلاث سنوات ،ثم عرض عليه العمل كقنصل في بيونس آرس (عاصمة الارجنتين) لكنه رفض هذا المنصب، واختار العمل كقنصل في تونس خلفا لليون روش منذ 16 نوفمبر 1863 إلى 03 جانفي 1865، ينظر جان غانياج، مصدر سابق، ص 17 ، ونور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 66.

[3] - نفسه، ص ص 67- 69.

[4] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص241.

[5] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 69.

كانت فرنسا بعد احتلالها للجزائر سنة 1830 تنتظر الفرصة المناسبة لاحتلال تونس، و تعتبرها مكملا طبيعيا للجزائر، ومن مهمة فرنسا استرجاعها لأنها قضية إنسانية و إظهار المجد و العظمة على الساحة الأوروبية هذا في نظرها،[1] عمدت إلى أن تعامل الباي التونسي كملك مستقل عن الدولة العثمانية[2] وعند زيارته لباريس في سنة 1840 استقبلته استقبال الملوك، مما أثار غضب واحتجاج الوزير التركي.

كما عملت فرنسا على استغلال كل الامتيازات التي منحت لها في تونس لترسيخ أقدامها هناك، حيث حصلت على مشروع إقامة خطوط التلغراف، وتجديد مجرى زغوان المائي،[3]وسهرت على ضمان حقوق رعاياها طبقا للمعاهدة الفرنسية التونسية التي عقدت عام 1824، كما حصلت فرنسا في عام 1871، وفقا لمرسوم أصدره الباي التونسي يمنح المستوطنين الفرنسيين بموجبه حق ابتياع الأرض في تونس[4]، وفي أواخر سنة 1874 ومع وصول القنصل الفرنسي روستان إلى تونس شدَّد من الضغط الفرنسي للظفر بالمشاريع الاقتصادية في تونس، وكان له ذلك حيث حصلت فرنسا على مشروع الخط الحديدي بجهة منطقة مجردة الذي تم منه لفرع (la société des batignolles) لفائدة شركة الباتينيول من فروعها أي شركة السكك الحديدية عنابة– قالمة، بدعم من الحكومة الفرنسية (La Campagne Bone– Guelma)، إلا أن هذا المشروع لم يكتمل بسبب رفض خير الدين الترخيص له في تمديد الخط الحديدي إلى الحدود الجزائرية.[5]

وكان لنفوذ الجالية الأوروبية في تونس دورا كبير في تأجيج حمى التنافس الأوربي في تونس، واتخذت كل الدول الأوربية المتنافسة حق حماية رعاياها كذريعة لتوطيد نفوذها داخل تونس، فعملت على تشجيع الهجرة إلى تونس سنة 1856 حوالي إثنى عشر ألفا و أربعة و ستين نسمة (12064 نسمة)، وتضاعف عددهم سنة 1884 وصل إلى 20 ألف نسمة من الأوروبيون، ويتوزعون إلى 5 آلاف إيطالي، و ألفين فرنسيا بالإضافة إلى

---

[1] -Maurice BOIS, **la france a tunis expedition française (1881- 1882)**, libratirie militaire de l.b audoin et c^{e} , paris, 1886,p 16 .

[2] - ظاهر جاسم محمد، **التاريخ المعاصر للدولة الإفريقية** ، ط1، دار شموع الثقافية ,2007، بنغازي، ليبيا، ص 283.

[3] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص 246.

[4] - لوتسكي ، مرجع سابق، ص 224.

[5] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 11.

50 ألف يهودي، وكان همهم الوحيد هو الحصول على الثورة،[1]وتمركزوا جلهم في الأنشطة الاقتصادية خاصة التجارة ، حيث تمكنوا خلال فترة زمنية وجيزة من قدومهم ،من السيطرة على كل مسالك الصادرات التونسية وأرباحها، ووظفوا حتى الطرق الربوية في السيولة المالية، ودفعوا البايات الحاكمة إلى دوامة الاقتراض، مما أدى إلى اختلال في الميزان الاقتصادي والمالي للبلاد.[2]

كذلك سيطر الأجانب على كل الصناعات في تونس، وذلك باستخدامهم الآلات المتطورة في ذلك مثل الآلات البخارية لعصر زيت الزيتون، كما سيطروا على الصناعات النسيجية، والخشبية ، والنقل البحري وأصبحت منافسة للصناعات التقليدية للبلاد و التي أدت إلى اضمحلالها وزوالها.[3]

وهناك جزء آخر من الجالية في تونس يتمثل في الفنيين والخبراء، والمدرسيين الذين قدموا من فرنسا وانجلترا لخدمة الجيش التونسي، بطلب من الباي أحمد (1837_ 1855)، أثناء قيامه بالمشاريع الإصلاحية في البلاد، والذي اتبع سياسة المناورة بين فرنسا وانجلترا.

إلا أن هؤلاء الأجانب عملوا كجواسيس لصالح بلدانهم، وفسح لهم المجال في التدخل في شؤون البلاد الداخلية، وحتى الخارجية منها، وأصبحوا من كبار موظفي الباي الذين عجلوا في دخول تونس في أزمة مالية حادة، ودفعها إلى وقوع في أيدي البنوك الأجنبية.[4]

و من الجالية الأوربية كذلك المعلمين والرهبان الذين جاءوا من مختلف الدول الأوروبية، لنشر الدين المسيحي بين أفراد المجتمع التونسي، ومن بينهم:

- الأب بورغاد، الذي وصل إلى تونس سنة 1840 برفقة الأخوات، وكان له دور خطير في نشر تعاليم الديانة المسيحية وسط الشعب التونسي، وقام ببناء مستشفى

[1] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 73.
[2] - محمد الهادي شريف، مرجع سابق، ص 96.
[3] - أحمد أمين، مرجع سابق، ص 149 ،150.
[4] - لوتسكي ، مرجع سابق ، ص 222، 223 .

داخل كنيسة سان لوي بقرطاج سنة 1843، كما فتح معهد سان لوي الجديد سنة 1845 بالكنيسة، وقد نشر بورغاد ثلاثة كتب هي: أمسيات كرتاج، ومفتاح القرآن ، والمرور من القرآن إلى الإنجيل، كما قام بإنشاء جمعية سان لوي أو الصليبية السلمية سنة 1847 [1] .

- السيدة فيالار (Mme vialar) التي انتقلت من الجزائر إلى تونس للعمل كمساعدة ونشر العلم وتعليم الأطفال، وأقامت بسوسة سنة 1843 ثم انتقلت إلى صفاقس ثم إلى حلق الواد.[2]

لقد لعب هؤلاء المسيحيون دورا لا يستهان به في محاولة للنشر تعاليم الديانة المسيحية، وكذا التعليم، استطاع رجال الكنيسة و قناصلهم كسب قلوب بايات تونس وجعلهم لعبة في أيديهم، حيث قدم لهم الباي أحمد كل التسهيلات ووسع لهم الكنائس، وذلك بمنح أراضي كثيرة وعرضها لبناء الكنائس، والمعاهد، والمستشفيات، وإنشاء مقابر للجاليات المسيحية، الإضافة إلى الإعانات المقدمة إليهم.

كما كان لهم أثر كبير في مجال التعليم لدرجة أن الباي طلب من الأب بورغاد أن يمنحه قسيسين يقومان بتعليم أبناء البلاط، والطبقة الحاكمة بقصره بالمرسى، واستمر هذا الاهتمام برجال الدين عبر تعاقب بايات تونس على الحكم وزاد نفوذهم خاصة في عهد الباي محمد الصادق باشا، تحت تأثير وضغط القنصل الفرنسي " ليو روش" حيث منح هذا الباي في جويلية 1862 منزلا ليصبح معهدا تقوم الأطفال الفقراء وتعليمهم (Agostinu)الأب أغستين معهدين بسوسة.(Sour DAFFIS) فيه، كما منح الأخت " دافيس".

إحياء وبعث الكنيسة المسيحية في الجزائر و تونس، فقد أنشأ معهد سان لوي بقرطاج سنة 1880، وعدة مدارس ببنزرت وسوسة و المهدية و صفاقس و باجة

---

[1] - عبد الجليل التميمي، **"دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830-1881 "**، المجلة التاريخية المغربية،ع 3، جانفي 1975، ص ص 7-11.

[2]- عبد الجليل التميمي، **"دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830-1881 "**، المجلة التاريخية المغربية،ع 3، جانفي 1975، ص ص 7-11.

وجربة، وكان يبذل كل ما بوسعه في بناء هذه المشاريع وحتى من أمواله الخاصة، بالإضافة إلى عدة ملاجئ للأيتام في تونس.[1]

نستطيع القول أن هذا التكالب الاستعماري الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وجد في تونس ميدانا مناسبا للتنافس على النفوذ و التغلغل في المنطقة بطريقة غير مباشرة في بداية الأمر، تحت غطاء العمل في مختلف المجالات السياسية ، و الاقتصادية و حتى الاجتماعية، مما أدى إلى تصادم بين مصالح هؤلاء البلدان الأوروبية في تونس الذي ولد مشاحنات بين قناصلهم، الذين عملوا على تحريض حكوماتهم ضد منافسيهم، وحتى ضد السلطة الحاكمة في تونس، مما أدى إلى سن قوانين تشريعية جديدة تخدم الجالية الأوروبية أكثر من أبناء البلاد.[2]

مثل قانون عهد الأمان بتاريخ 10 سبتمبر 1857 في عهد الباي محمد (1855_ 1859)، وإعلان دستور سنة 1861 لتنظيم الحكم و تنظيم السلطات في البلاد، وكان هذا في عهد الباي محمد الصادق (1859– 1882)، بالإضافة إلى المحاكم الجنائية المخصصة و المجالس النيابية و غيرها من القوانين التي تضمن كل الحقوق للأوروبيين المقيمين في تونس، ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الأولى على حساب أبناء البلاد الأصليين، وهذا تحت ضغط القناصل دولهم.[3]

[1]- نفسه، ص ص 11 – 17 .
[2]-نور الدين صحراوي، المرجع نفسه، ص 78.
[3]- حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص 141- 143 و لوتسكي ، المصدر نفسه، ص223 .

المبحث الثاني: مؤتمر برلين الأول 1878 و القضية التونسية

نظرا لحدة الصراع و التنافس بين الدول الأوروبية، و تقارب مصالحها في تونس، وفي مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط دعت هذه الدول إلى عقد مؤتمر برلين الأول، برئاسة المستشار الألماني " البرنس دي بسمارك" دامت جلساته حوالي شهر تقريبا، ابتداء من 13 جويلية سنة 1878،[1] للنظر في قضايا تتعلق بالمسألة الشرقية عقب حرب روسيا على الدولة العثمانية في 24 أفريل سنة 1877 ، حيث دخل جيشها إلى منطقة أدرنة، و أصبح على مشارف القسطنطينية،[2] هذا ما أجبر السلطان العثماني على قبول الصلح، وتوقيع معاهدة سان ستيفانو في 13 مارس 1878[3]، مما أدى إلى تغير التوازن الدولي في منطقة البلقان لصالح روسيا، وإنهاء الوجود العثماني، لكن هذه المعاهدة لم ترضي النمسا، و طلبت إعادة النظر بالمعاهدة المذكورة وهددت بالحرب إن لم يتم ذلك،[4] كما نهضت الدول الأوربية خاصة فرنسا و بريطانيا لمواجهة هذا الزحف الروسي في المنطقة، وبتاريخ 14 فيفري 1878 وجهت إنجلترا أسطولا بحريا بالقرب من القسطنطينية لمنع أي تقدم للجيش الروسي تجاه العاصمة العثمانية،[5] وقام بسمارك بالاتصال تلغرافيا بكل الدول الكبرى وحتى روسيا في جوان 1878 لإرسال مندوبيهم لحضور الاجتماع في برلين يوم 13 جوان 1878, إلا أن روسا هددت بعدم مشاركتها في المؤتمر المعلن إذ تم فيه مناقشة معاهدة سان ستيفانو، لأنها تخص روسا و الدولة العثمانية فقط ولا تعني الدول الأوروبية.[6]

فاتخذت هذه الدول الضغط كوسيلة لإرغام روسا على حضور المؤتمر و قبول مناقشة المعاهدة سان ستيفانو و تعديلها، حيث أرسلت إنجلترا فورا قوات عسكرية إلى

---

[1]- محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1881، ص674.

[2]- شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مرجع سابق، ص 304.

[3] - **معاهدة سان ستيفانو**، وفيها أرغمت روسيا الدولة العثمانية على الاعتراف بحرية الملاحة في المضايق، منح رومانيا استقلالها النهائي عن الدولة العثمانية، و منحها جزءا من دلتا نهر الدانوب، بالإضافة إلى تعهدها بإغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا في وقت الحرب ينظر: نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 79.

[4] - عاطف عيد، مرجع سابق، ص 64.

[5] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 80.

[6]- محمد فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 80.

الدردنيل و أخرى إلى الهند ومالطا، وصرح وزير خارجيتها اللورد ساليز بوري« إن انجلترا لا تعترف مطلقا بمعاهدة سان ستيفانو ما لم يتم تعديلها..».[1]

وتحت الضغط البريطاني تم إرغام روسيا على المشاركة في مؤتمر برلين الأول الدولي لمناقشة المعاهدة سان ستيفانو في الجلسات الرسمية[2]، لكن في كواليس هذا المؤتمر طرحت قضية تونس، وقضايا عربية أخرى دارت حولها المساومات بين ممثلي الدول الأوروبية، حيث كانت المصلحة هي سيدة الموقف.[3]

كشف هذا المؤتمرعدة اتفاقيات سرية بين الدول الأوروبية خاصة انجلترا و النمسا وروسيا مع الدولة العثمانية، هذا ما أغضب فرنسا واعتبرتها اختراقا للقوانين الاتفاقيات الدولية، و تعديا على أملاك العثمانية ، وفي نفس الوقت انتهزت هذه الفرصة لتحقيق مآربها بالظفر بتونس.

وأمام هذا الوضع بدأت هذه الدول تبحث عن تعويضات لفرنسا مقابل المكاسب التي حققتها كل واحدة منها خلال المؤتمر[4]، وتم الاتفاق سرا بين فرنسا و بريطانيا على ألا تعارض بريطانيا التدخل الفرنسي في تونس مقابل عدم اعتراضها على اتفاقية قبرص السرية، وغض الطرف على احتلال هذه الأخيرة، و بذلك ضمنت فرنسا تأييد بريطانيا و عدم معارضتها لخططها في تونس،[5] و هذا بطلب من ألمانيا التي عرضت على انجلترا إعطاء تونس لفرنسا، حيث اتصل بسمارك بإنجلترا في محاولة لإعادة الصفاء للعلاقات البريطانية الفرنسية، وهي الأخرى أيدت احتلال فرنسا لتونس، هذا ليشغلها عن التفكير في

---

[1] - نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 80.

[2] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، المرجع السابق، ص 305.

[3] - شوقي عطا الله الجمل، وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، 276.

[4] - ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، ص 159، 160.

[5] - ظاهر جاسم محمد، **التاريخ المعاصر للدولة الإفريقية**، ط1، دار شموع الثقافية، بنغازي، ليبيا، 2007، 284، ومحمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1989، ص 80.

الثأر لهزيمتها في سيدان سنة 1870، والمطالبة بإعادة مقاطعتي الألزاس و اللورين إليها.[1]

وقد صرح المستشار الألماني بسمارك للسفير الفرنسي ببرلين في 14 جانفي 1879 قائلا « أن الكمثرى التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطفها... ستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذ تركتموها على الشجرة لمدة طويلة »[2]، ولم تبقى عقبة في وجه فرنسا لتحقيق مخططها سوى إيطاليا فحاولت فرنسا الحصول على موفقتها مقابل أن تعترف فرنسا لها باستيلاء على بلاد أخرى و عرضت عليها طرابلس، لكن إيطاليا عارضت ذلك بشدة، لأنها كانت تطمح في امتلاكها تونس، فأرسلت ممثلها القنصلي في تونس ماتيشو (MOCCIO)، مما أدى إلى دخول في صراع دبلوماسي بين السفيرين الايطالي ماتيشو والفرنسي روتسان طيلة الفترة الممتدة من بداية 1879 حتى صيف 1880 مستخدمين كل الوسائل و الحيل لتقرب لرجال البلاط و المقربين من الباي.[3]

فحاول السفير الايطالي إقناع الباي بقبول الحماية الإيطالية، بالتنازل عن بنزرت أو إعلان بنزرت ميناء حرا، لكن الباي رفض ومع ذلك استطاع هذا القنصل الإيطالي من إقناع الباي من رفض حلف دفاعي عرضته فرنسا على الباي في صيف 1879 بتوجيه أنظار إيطاليا نحو طرابلس.[4]

وأمام تزايد المصاعب في وجه فرنسا، فتبين لها الإسراع في العمل للاستيلاء على تونس، هو أفضل سبيل إلى ذلك، متجاهلة بذلك معارضة إيطاليا باعتبارها دولة ناشئة ضعيفة، التي لم تستطيع أن تفعل شيء لتوقيف فرنسا،[5]وحتى جو العلاقات الدولية كان في صالح فرنسا، أكثر من صالح إيطاليا لتحقيق أطماعها في تونس.[6]

---

[1] - إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر**، ج2، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 98.

[2] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص17.

[3] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مرجع سابق، ص305.

[4] - إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، مرجع سابق، ص 97،98.

[5] - ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 160.

[6] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 307.

مؤتمر برلين الأول 1878 يعتبر من أهم المحطات في تاريخ العلاقات الدولية، و الذي كان بمثابة الضوء الأخضر للمرور نحو الاستعمار أو اقتسام ممتلكات الرجل المريض في منطقة البلقان وإفريقيا، عن طريق مؤامرات غزلت خيوطها الدول الأوروبية الكبرى، و أحكتها عبر اتفاقيات سرية، راح ضحيتها العديد من أجزاء الدولة العثمانية، وأخص بالذكر تونس بعد أن حصلت فرنسا على موافقة الدولية لاحتلال تونس خلال هذا المؤتمر.[1]

[1]- فيصل محمد موسى، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، مراجعة ميلاد أ. المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997، ص 130، 131.

المبحث الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881

بعد أن نجحت فرنسا في كسب تأييد أغلب الدول الأوروبية للاستيلاء على تونس خلال مؤتمر برلين الأول سنة 1878، فأصبح تحويل تونس إلى مستعمرة فرنسية مسألة وقت فقط، وذلك من أجل تخطي عدة أسباب متمثلة في التوتر السياسي الذي ساد العالم آنذاك، و المعارضة الشديدة من طرف الحركات المناوئة للاستعمار، مثل حركة الجامعة الإسلامية و التي تهدد مصالح فرنسا حتى في الجزائر، بالإضافة إلى معارضة إيطاليا للأطماع الفرنسية في تونس[1]، وكذا سعي فرنسا إلى تهيئة الرأي العام الفرنسي، و كسب أغلبية برلمانية.[2] حيث سعى منظروها الاستعماريون و منهم

جول فيري (JULES FERRY) ورئيس الحكومة الفرنسية على التدخل في تونس، وسانده في ذلك القنصل روستان و الوالي العام للجزائرو كثير من الشخصيات الفاعلة منهم، أرلنجي، و كمندو، و بالفعل صادقت الأغلبية البرلمانية على التدخل في تونس سنة 1881.

و بالتالي فما هي إلا ثلاث سنوات من التأخير بعد مؤتمر برلين الأول حتى نضجت كل المعطيات، و قررت الحكومة الفرنسية برئاسة جول فيري تنفيذ مخططها لاحتلال تونس.[3]

وهنا لم ينقص فرنسا إلا إيجاد مبرر الدخول إلى الأراضي التونسية، فكلفت قنصلها في تونس بهذه المهمة، و الذي ما لم يلبث حتى وجد أحسن مبرر لذلك متمثل في اعتداءات قبائل الخمير الموجودة في الشمال الغربي من تونس ودخولها في شجار مع الجزائريين في الحدود الجزائرية التونسية يوم 30-31 مارس 1881.[4]

---

[1] - إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، مرجع سابق، ص 98،99.
[2] - حمّة الهمّامي، مرجع سابق، ص 28 .
[3] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 20.
[4] - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 248، و
E.Rouard DECARD, **la turquie etle protectorat français en tunisie(1881-1913)** ,paris, 1916, p 4.

انتهزت فرنسا هذه الحادثة متهمة هذه القبائل بدخول حوالي 300 شخص من أفرادها الحدود الجزائرية، وقتلوا أربعة عمال من الأجانب يعملون في السكة الحديدية، وسرقوا بعض المواشي.[1]

وفي هذا الشأن شنت حملة صحفية، ورفعت انشغالاتها موهمة الرأي العام الفرنسي بأنها تتلقى إهانات واعتداءات من طرف قبائل الخمير التونسية المتمردة والخارجة عن سيادة الباي،[2]فتذرعت فرنسا بهذه الحجة لاحتلال تونس، ولم تراعي عروض الباي لتهدئته للموقف، ومع نية الغدر المبيت زعمت فرنسا أن إرسالها للحملة العسكرية من أجل تأديب هذه القبائل[3]، وفي 16 أفريل 1881، قام روستان بإبلاغ الباي بذلك، وطلب منه التعاون مع الجيش الفرنسي لردع المعتدين وإقرار الأمن و النظام، لكن الباي رفض ذلك وحاول التدخل بنفسه لحسم الموقف، و قام بتوجيه فرقة عسكرية على رأسها أخاه الطيب باي نحو قبائل الخمير.[4]

لكن فرنسا لم تراع ذلك، وهجم الجيش الفرنسي برا في 24 أفريل 1881 على تونس، وعبر حوالي 30.000 جندي فرنسي من التخوم الجزائرية إلى الحدود التونسية واحتلوا مدينة الكاف و طبرقة بدون مقاومة،[5] فقام الباي بتوجيه قوة عسكرية لتصدي للعدوان، إلا أنه أمر بالتراجع أمام قوة الجيش الفرنسي الكبير، ثم أسرع الباي محمد الصادق إلى مراسلة رئيس الوزراء العثماني، سعيد باشا لطلب المساعدة، إلا أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت تعيش مرحلة ضعف عسكريا وحتى سياسيا، خاصة بعد هزيمتها في حربها مع روسيا سنة 1877، فلم تستطيع فعل شيء سوى تقديم احتجاجا شديد اللهجة لفرنسا عن طريق سفير دولتها في باريس الذي قابل وزير خارجية الفرنسي،

---

[1] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص 245.
[2] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 20.
[3] - محمد عبد الله عودة و إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية لنشر، 1989، ص 64.
[4] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 278.
[5] - حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 151.

واقترح عليه التسوية التي قدمها الباب العالي،[1] غير أن فرنسا لم تأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار، وعملت على تثبيت لأقدامها في تونس.

ثم توجهت الدولة العثمانية إلى الدول الكبرى التي شاركت في مؤتمر برلين الأول، لتقديم شكوى ضد الاعتداء الفرنسي على تونس، إلا أن موقف هذه الدول كان مخيبا لآمال الدولة العثمانية، ما عدا إيطاليا التي كانت ترفض هذا الاعتداء، لكن صوتها لم يكن له صدى أمام موقف الدول الكبرى المؤيدة للدخول الفرنسي في تونس.[2]

وأمام هذا الوضع تقدم الجيش الفرنسي نحو وسط وجنوب التراب التونسي، وانطلق أسطولها من طولون إلى ميناء بنزرت[3]، حيث أنزل جيش قوامه 8000 ، وتوجه نحو العاصمة وعسكروا جندي بقيادة الجنرال بريار، على مقربة من قصر باردو[4] أين يقيم محمد الصادق باي، و ذلك في يوم 12 ماي 1881، وفي الساعة الرابعة من هذا اليوم، قدم القنصل العام الفرنسي روستان نسخة معاهدة الحماية الفرنسية على تونس إلى الباي، و التي أرسلها جول فيري مع القائد بريار، الذي أعطى مهلة للباي بالقبول أو الرفض حتى الساعة التاسعة.[5]

وفي هذه اللحظة دعا الباي إلى مجلس الدولة التونسي لمناقشة هذا الأمر الطارئ، فطلب أعضاء المجلس من الباي رفض المعاهدة، والدخول في مقاومة الاحتلال ودعوة الشعب لذلك،[6]لكن الفرنسيين هددوا الباي إذا رفض توقيع المعاهدة سيتم خلعه، و تعيين

---

[1] - محمد عصفور سليمان، **"الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 و الموقف العثماني و الأوروبي"**، مجلة ديالى، العدد56، ص 6،7، و حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص 245،246.

[2]- حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، مرجع سابق، ص251.

[3] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 23.

[4]- **باردو:** هي كلمة محرفة من لفظة باللغة الاسبانية وتعني مرج، وتعني باللغة العربية الأرض الفسيحة كثيرة النبات،وأن قصر باردو يعود تواجده إلى العهد الحفصي، الذي كان عبارة عن حدائق وبساتين وتتخلله مساكن، اشتهر بهذا الاسمأثناء قدوم أول جالية أندلسية إلى تونس حوالي 800 م، وسكنه أمراء الدولة المرادية، وحتى الأسرة الحسينية، حيث وسعوا في أبراجه وزادوا في عمارته وفخامته خاصة في عهد المشير أحمد باي . ينظر: محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحيى، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 80،81.

[5] - محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص 80.

[6] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مرجع سابق، ص308.

أخيه الطيب باي على العرش، مما اضطرا محمد الصادق باي توقيع على المعاهدة على الساعة الثامنة يوم 12 ماي 1881، والتي عرفت بمعاهدة باردو أو قصر السعادة، وبذلك أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية، كخطوة أولى في احتلال شمال البلاد تحت الحماية، ثم تستكمل الخطوة الثانية لسيطرة على كامل البلاد تحت الاستعمار المباشر[1]، ومن أهم البنود التي جاءت في معاهدة الحماية:

- الموافقة على احتلال القوات الفرنسية للمراكز التي ترها صالحة لتوطيد الأمن على الحدود و السواحل على أن يزول الاحتلال عندما يتفق الطرفان على عدم بقاء ضرورة له.
- يتعهد الباي ألا يبرم معاهدة مع أية دولة أخرى إلا بموافقة من فرنسا.
- تشرف فرنسا على وضع نظام مالي يساعد على وفاء تونس لديونها بالاتفاق مع الباي.
- يكلف ممثلو فرنسا الدبلوماسيون بحماية رعايا تونس و مصالحها في الخارج.[2]

صيغة بنود هذه المعاهدة في ظاهرها لا تحمل الأهداف الاستعمارية التي تمس باستقلال تونس، ولكن في طياتها الباطنية أنها سلبت كل مقومات الدولة المستقلة لتونس.[3]

تامرت فرنسا وحكومة الباي على خداع الشعب التونسي، وإقناعه بأن هذه الاتفاقية هي معاهدة صداقة و حسن جوار، وليست لتثبيت الغزو الفرنسي في تونس، إلا أن خيوط هذه الخديعة لم تنطوي على الشعب التونسي،[4]انفجرت عدة ثورات شعبية في مناطق مختلفة من تونس ، منها ثورة صفاقس، و أخرى في القيروان ضد الباي وأسرته الخونة، وضد جنوده، والغزاة الفرنسيين، و التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب، وتمكنت القوات الفرنسية من قمع الثوار بمنتهى القسوة وإخمادها بسهولة.[5]

---

[1] - رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 1996، ص 141. وعبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 6.

[2] - محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص 81.

[3] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، المرجع السابق، ص308.

[4] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص 465، 466.

[5] - محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص 82.

أخذت فرنسا صيغة الحماية على تونس، لأنها أقل تكلفة من استعمارها للجزائر، وهذه الصيغة الجديدة تمنحها حكما غير مباشر للبلاد، وذلك بإبقاء سلطة البايات التقليدية وإدارتها كما هي في تونس، و تعيين إلى جانبها مراقبون فرنسيون من مقيم عام إلى جانب الباي، ومراقبين آخرين يشرفون على القياد و ممثلي السلطة بها، أما شؤون الخارجية والدفاعية فأصبحت من مهام السلطات الفرنسية، [1]وبمجرد تعيين هؤلاء المراقبين حتى عمدوا إلى تطبيق الحكم الإداري المباشر و سيطرة على زمام الأمور، وأصبحت بذلك السلطة المحلية شكلية فقط.

وبذلك كان الإخضاع تحت إدارتها تدريجيا بعد أن استكملت سيطرتها على كامل البلاد، و الدخول في الخطوة الثانية التي فيها سقط قناع فرنسا، و أعلنت عن أهدافها الحقيقية تحت الاستعمار المباشر لتونس،[2]وهذا بعد وفاة محمد الصادق في 28 أكتوبر 1882، واعتلاء أخيه العرش مكانه من (1882–1902)، الذي تم إجباره على توقيع معاهدة المرسى الكبير في 8 جوان 1883، والتي وضعت تونس تحت الاحتلال الفرنسي المباشر.[3]

وأصبحت كافة السلطة في يد المقيم العام الفرنسي، حيث جاء في:

- المادة الأولى من هذه المعاهدة: تكفل الباي بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية و المالية التي ترى الحكومة الفرنسية إدخالها.
- المادة الثانية: تعطي الحكومة الفرنسية حق الإشراف على الشؤون المالية، وأن يعقد الباي قرضا لسداد الديون بضمان الحكومة الفرنسية، التي لها الحق في اختيار الزمن و الشروط الموافقة لذلك، وتعهد الباي بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن من حكومة الفرنسية.[4]

---

[1] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 99، 100.
[2] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص ص 466- 468.
[3] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ العرب الحديث**، مرجع سابق، ص 246. و حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 151،152.
[4] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مرجع سابق، ص 309.

- المادة الثالثة: تقتضي بتحديد ما يخص الباي، وما يخصص لمصاريف الحكومة من الدخل العام.
- المادة الرابعة: نصت على أن هذه المعاهدة مكملة لمعاهدة باردو المنعقدة في 12 ماي 1881.[1]
- المادة الخامسة: نصت على أن تعرض نسخة من هذه المعاهدة على الحكومة فرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى الباي في أقرب وقت ممكن.[2]

وتم التوقيع عليها من طرف الوزير الفرنسي المقيم بتونس، وكذلك علي باي بتاريخ 8 جوان 1883.

لم تكتف فرنسا بالشروط التي فرضتها على تونس في المعاهدتين بل وسعت من صلاحيات المقيم العام، ومنحته كامل السلطة التشريعية وتنفيذية، وألغت نظام الوزراء في تونس، وسيطرت على مصادر الاقتصاد التونسية،[3] وقامت بمصادرة أراضي الدولة وأراضي البور، حتى أراضي الفلاحين التونسيين الذين لم يكن لهم وثائق ملكية أراضيهم، أي أرض المشاع، وذلك بمقتضى قانون التسجيل العقاري الصادر في جويلية 1885، وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين لتشجيع الهجرة الفرنسية إلى تونس، وفتحت لهم جميعا وظائف وبأجور عالية، ووفرت لهم جميع الخدمات حيث سيطروا على الصناعة، واستخراج المعادن مما أهلهم إلى احتكار التجارة الداخلية والخارجية في تونس.[4]

واستطاعت فرنسا بالتدريج أن تتخلص من امتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى في تونس، كما حاولت فرنسا طمس معالم الثقافة العربية الإسلامية، وإضفاء الطابع الفرنسي، على التعليم والثقافة في تونس، فحاربت تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وجعلت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في التعليم في المدارس وقلصت من

---

[1] - خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 22.
[2] - نفسه، ص 22.
[3] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مرجع سابق، ص 310.
[4] - محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 100.

المدارس العربية، واقتصر التعليم الثانوي على مدرسة واحدة هي المدرسة الصادقية، بالإضافة إلى المدرسة العلوية لتخريج المدرسين.[1]

رغم كل المحاولات الفرنسية لمحو هذه الثقافة العربية والدينية، إلا أنها لم تنجح، و يعود الفضل في ذلك إلى جامع الزيتونة، والمدارس الإسلامية والكتاتيب التي كان يلتحق بها العديد من أبناء تونس حفاظا على الثقافة العربية والإسلامية، ومن هؤلاء الأبناء الذين وقفوا في وجه الاستعمار الفرنسي[2]، وقادوا حركة المقاومة أمثال الزعيم علي بن خليفة الذي ترأس حركة المقاومة في قابس والتي دامت تقريبا أربع سنوات، وجعل العدو الفرنسي يراجع حساباته مما اضطرت فرنسا إلى إرسال قواتها من الجزائر لقمع هذه الحركة[3]، فحاول علي بن خليفة الاتصال، والتنسيق مع قادة المقاومة في كل من صفاقس والقيروان، لكنه لم ينجح في ذلك، وظل بن خليفة صامدا أمام القوات الفرنسية حتى أنهكت قواه، واضطر إلى الانسحاب مع رجاله إلى طرابلس أين توفي هناك سنة 1885،واستمر نضال الشعب التونسي البطولي، الذي كان ينقصه التنظيم والعدة، حتى أرغم العدو على الاعتراف بسيادة تونس، ومنحها استقلالها في 20 مارس 1956.[4]

[1] - حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، مرجع سابق، ص 253.
[2] - محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص82 .
[3] - زاهية قدورة، مرجع سابق، ص468 ، 481.
[4] - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** ، مرجع سابق، ص312، 313.

الخاتمــة

خـاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في الأزمة المالية التونسية، و تأثيرها على سيادة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، توصلنا إلى جملة من الأفكار و الاستنتاجات منها:

إن الفترة التي سبقت ظهور الأزمة المالية في تونس، هي التي مهدت الظروف لظهورها، من خلال دخول الدولة العثمانية و الإيالات التابعة لها في سياسة تنفيذ المشاريع الإصلاحية في شتى المجالات، هذه الإصلاحات التي قام بتنفيذها بايات الأسرة الحسينية في تونس، وهي مشاريع تحاكي المجتمع الأوربي و تأخذ بالأساليب الأوربية الحديثة دون مراعاة خصوصيات تونس، وهذا أدى إلى التوغل الأوربي في المستويات السياسية و الاقتصادية و الثقافية.

هذه المشاريع الإصلاحية هي التي أدت إلى عجز ميزانية الحكومة التونسية عن دفع النفقات و المصاريف المترتبة عنها، وعن ترف وبذخ البايات، مما أدى بالبلاد إلى الإفلاس المالي و اتجاهها إلى القروض الأجنبية، فوقعت في أزمة الديون، و بالتالي وقوع البلاد تحت الرقابة المالية الأجنبية و إنشاء المؤسسات المالية الأجنبية .

وقوع البلاد التونسية في الإفلاس المالي أدى بها إلى رفع الضرائب على الشعب، وهذا ما رفضه الشعب التونسي، فانتشرت العديد من الانتفاضات و الثورات، وأشهر ثورة عرفتها تونس في تلك الفترة العصيبة هي ثورة علي بن غذاهم سنة 1864 م.

وزيادة عن هذه الأوضاع المزرية التي حلت بتونس، نذكر أيضا وقوعها في أزمة الكوارث الطبيعية، حيث تعرضت لمجاعة قاتلة سنة 1867 م، وانتشرت بها الأمراض المميتة مثل الكوليرا و حمى التيفوس ،

حاولت الحكومة التونسية إيجاد حل للخروج من هذه الأزمة بتعيين الوزير المصلح خير الدين باشا التونسي، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وهذا نتيجة تواطؤ بعض رجال الدولة في سرقة الخزينة العامة، و التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد.

إن هذه الأوضاع التي آلت إليها الدولة التونسية و المتمثلة في وقوعها في أزمة مالية خانقة، أدت إلى التغلغل الأجنبي من خلال الإطماع الاستعمارية من قبل الدول الأوربية، و التنافس الأوربي بين فرنسا و ايطاليا و بريطانيا للاستيلاء على تونس والاستحواذ على خيراتها ، نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارة الإفريقية .

كما نستنتج أيضا أن من تداعيات الأزمة المالية على تونس فرض الرقابة الأجنبية على الجانب الاقتصادي و السياسي و التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، بغية احتلالها، وهو ما انتهت إليه فرنسا بفضل عامل التوازنات في المتوسط بإعلان الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م.

الملاحق

ملحق رقم 1: رسالة الصدر الأعظم رؤوف باشا إلى المشير الأول أحمد باشا مؤرخة في 20 أكتوبر 1843، حول تبعية تونس إلى الدولة العثمانية.

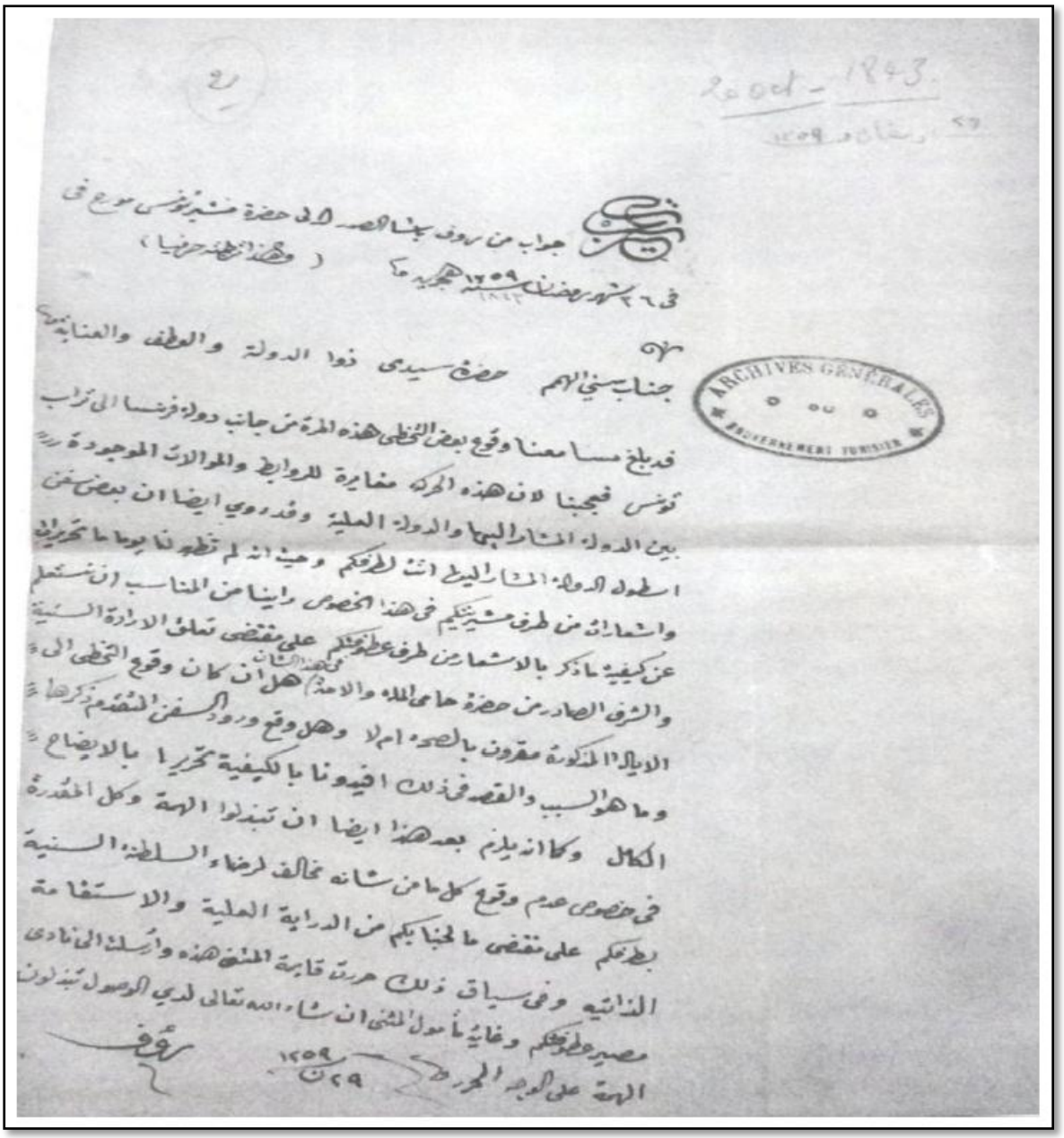

نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص 149.

ملحق رقم 2: تعريب رسالة ملك فرنسا لويس فيليب إلى أحمد باي في 1844 /06/23 حول العلاقات بينهما.

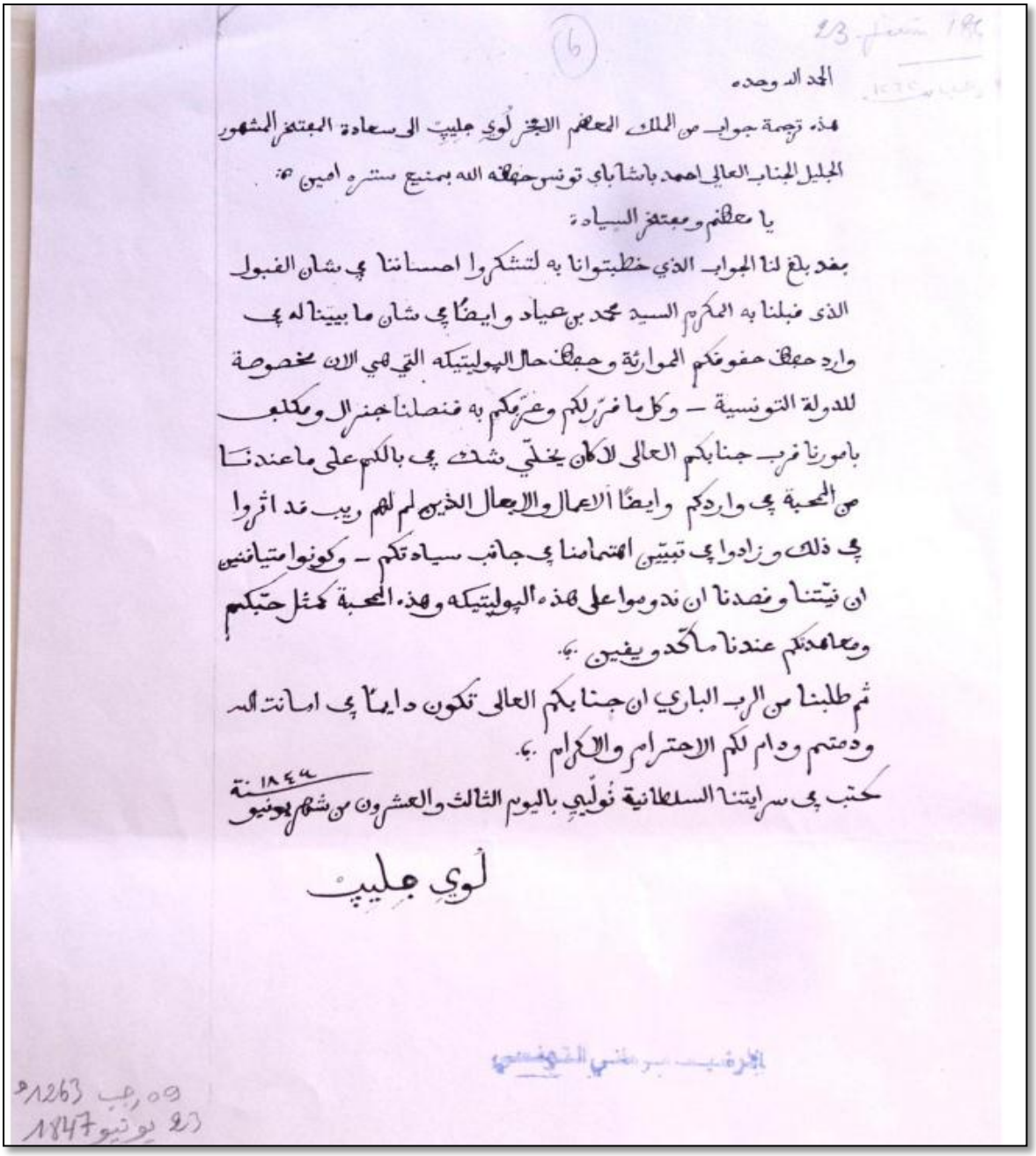

الحمد لله وحده

هذه ترجمة جواب من الملك المعظم المبجل لوي فيليب الى سعادة المبتغى المشهور الجليل الجناب العالي احمد باشا باي تونس حفظه الله بمنيع ستره امين

يا معظم ومبتغى السيادة

بعد بلغ لنا الجواب الذي خطبتونا به لتشكروا احساناتنا في شان القبول الذي قبلنا به المكرم السيد محمد بن عياد وايضا في شان ما بينا له في وارد حفظ حضوتكم الموائمة وحفظ حال البوليتيكه التي هي الان مخصوصة للدولة التونسية — وكل ما قرر لكم وعرفكم به قنصلنا جنرال ومكلف بامورنا قرب جنابكم العالي لا كان يخلي شك في بالكم على ما عندنا من المحبة في واردكم وايضا الاعمال والافعال الذين لهم ريب قد اثروا في ذلك وزادوا في تبيين اهتمامنا في جانب سيادتكم — وكونوا متيقنين ان نيتنا ونصدنا ان ندوموا على هذه البوليتيكه وهذه المحبة كمثل حبتكم ومعاهدتكم عندنا ما كدويفين .ب.

ثم طلبنا من الرب الباري ان جنابكم العالي تكون دايما في امانة الله ودمتم ودام لكم الاحترام والاكرام .ب.

كتب في سرايتنا السلطانية نوليي باليوم الثالث والعشرون من شهر يونيو سنة ١٨٤٤

لوي فيليب

الترجمة من العربي التونسي

٩١٢٦٣ رجب ٢٣
1847 يونيو 23

نفسه، ص156.

ملحق رقم 3: رسالة بالخط العربي من قنصل فرنسا بتونس ليون روش إلى الوزير مصطفى خزنة دار بتاريخ 21 أوت 1861 (تدخل القنصل في شؤون تونس)

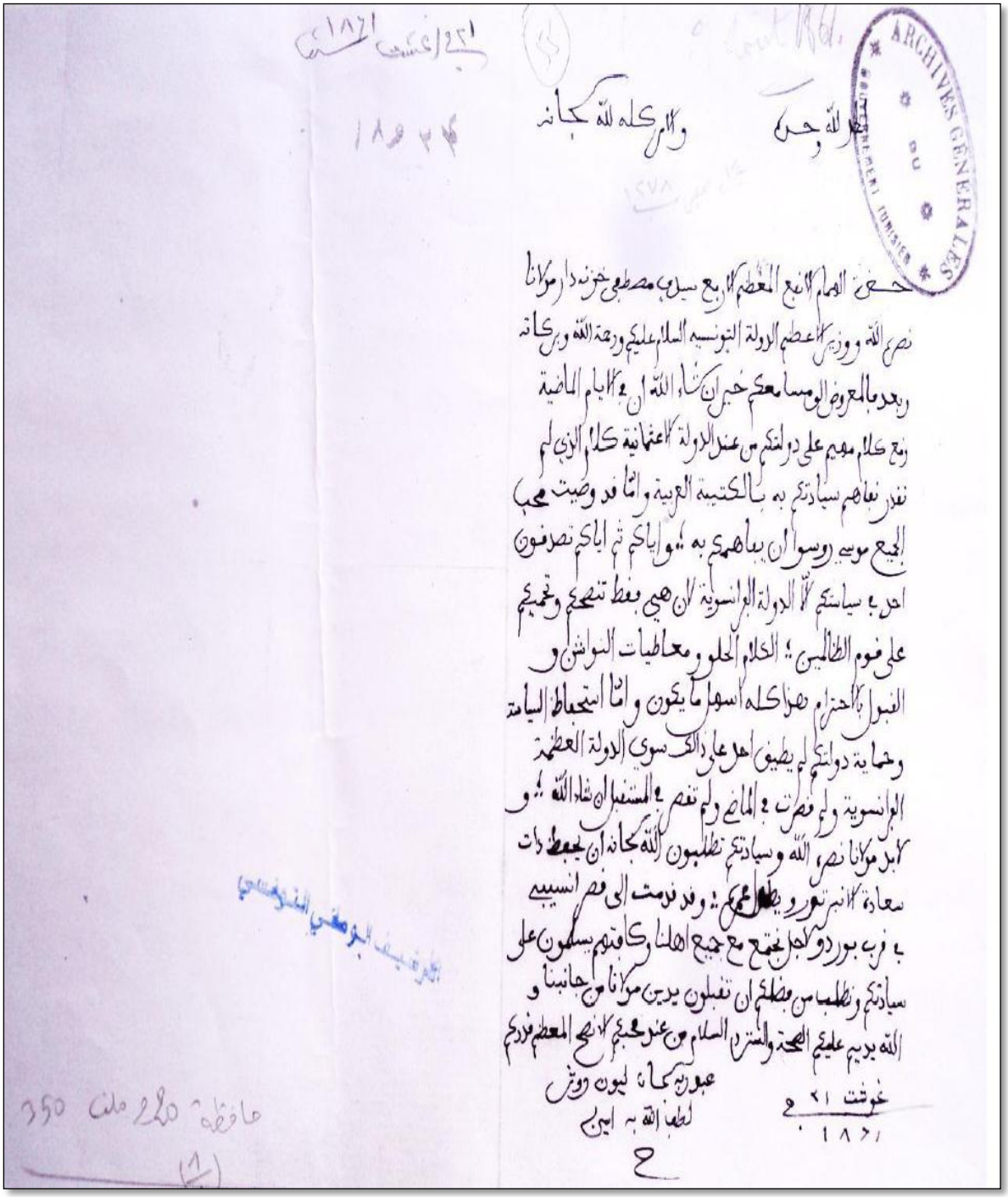

نفسه، ص1.

ملحق رقم 4: نسخة من رسالة لعلي ابن غداهم إلى محمد صادق

نصه بعد (فاتحته) : (I)

المعروض به اشراف مسامعكم الزكية الخير والعافية ، انه لما زادت عنا المظالم من جانب السادة ، فميزنا ذلك ، فليس وجدنا (كذا) لها طاقة مع ما كان ممنوعا عنا ، من الاغاثة من نظر السيادة فيما نلجوا (كذا) اليك لرفع المظالم عنا ، ونهى البغاة والعمال التي طالت أيديهم عنا من وجه ما ذكر ، وما أصابنا من خرق العادات السلطانية الماضية وتبطيل عاداتهم العربية ، وخفضهم للغير ، فلا غرو نفرت النفوس وطلبت عدمها من دار الدنيا أهون من ذلك ، فحضرت جميع العروش واتفقوا معنا على كلمة واحدة من غير خلاف بينهم بأننا نكون رئيصا (كذا) عنهم لاجل مصلحة الجميع ونهى الظالم عن المظلوم،ونقف عند باب الحق بقدر الطاقة،اى ان تشفق عنهم وتحلم على جميع رعاياك وترحمهم ، وانت محل ذلك ويرجع كل منهم تحت نظر اسياده كالعادة • ثم الآن لما أن بلغنا بأنك حلمت عنا وشفقت عنا لانك والد حنين فحفظنا لما أمرت به ، وصرت ننهى في الاعراش ، ونسكن في روعهم بالسياسة ، فقبل جلهم بنا ونحمل في آخرهم • والان هنا نازلين قرب قرية تبرسق بجبل أعراش أفريقية ، ومعنا الاجلاء الذاكرين الزاهدين السيد مصطفى بن عزوز ، والسيد أحمد بن عبد الملك بن عبد الوارث ، ومقايدهم (كذا) ونازلين (كذا) معنا • ويطلب (كذا) الصلح وبجاه الله يتم أمرنا على قريب بالخير ، مع تمام للشروط ، شرطتها (كذا) الاعراش • كما تأتيك عن قريب بعد اجتماع المشايخ•••••(كذا)واعيان العروش على يد المكرم الاجل الامجد الارشد السيد اسماعيل•••••(I)، صاحب وأيضا يا نعم السيادة أنا محسوب شريف وصاحب طريقة نريد الفضل من الله ثم منك ، انك تتفضل عنا بهنشير الروحية لنستعان به على زاوية أبو (كذا) القطب الاعظم السيد أحمد التيجاني رضى الله عنه • وكذلك ان عرش اخواننا ماجر خاطبتهم على ما يتولى عنهم فطلبوا أخينا (كذا) سيدى عبد النبى لتطمين (كذا) به نفوسهم ويصلح به حالهم ان استوى للسيادة وتفضلت عنا بذلك مظهر لنا أوامر مع العاملين والسلام الى آخره •

مؤرخ في I7 صفر I28I (3) •

عبد الجليل التميمي ، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (تونس – الجزائر- ليبيا) من 1816الى 1871 ، مرجع سابق، ص81، 82.

ملحق رقم 5: رسالة من علي ابن غداهم إلى مصطفى خزنة دار،

الحمد لله (1)

نصه بعد افتتاحه :

وبعد نعم سيدى رعاك الله ، ها قادمين (كذا) لكم حاملين الجواب (كذا) السيد العمارى بن السلامى وسى مصباح ، بأيديهم جواب الى السيد المشير ، هنأه الله أمين ، لتبلغه بيده وتفهمه عنه ، وتكون لنا اعانة من ذلك ، ويحكوا لك الحاملين المذكورين مشافات (كذا) على ما صدر بين وبين الاعراش جملة • وعلى ما وقع جمله خطاب من المحروسة تونس فى جانبك انت وليس رضيت (كذا) لانك أنت مصباح المملكة ومفتاح أفريقية وربنا يستر الجميع •

آمين والسلام •

مؤرخ فى 17 صفر 1281 (2) •

المرجع نفسه، ص 85.

ملحق رقم 6: وثيقة مضاعفة المجبى فرضها الباي محمد الصادق على الشعب التونسي في 10 سبتمبر 1857.

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضَرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولمّا تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيّدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب النّاس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،
الجزء الخامس، الصفحات : 128 و129 و130.

الشاطر خليفة، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 21.

ملحق رقم 7: شهادة صادرة من إنجلترا تثبت تسجيل إنشاء بنك تونسي- إنجليزي، أرسلها مسيو طوود رئيس البانكة إلى القنصل ريتشارد وود في تونس بتاريخ 28 يناير 1859م.

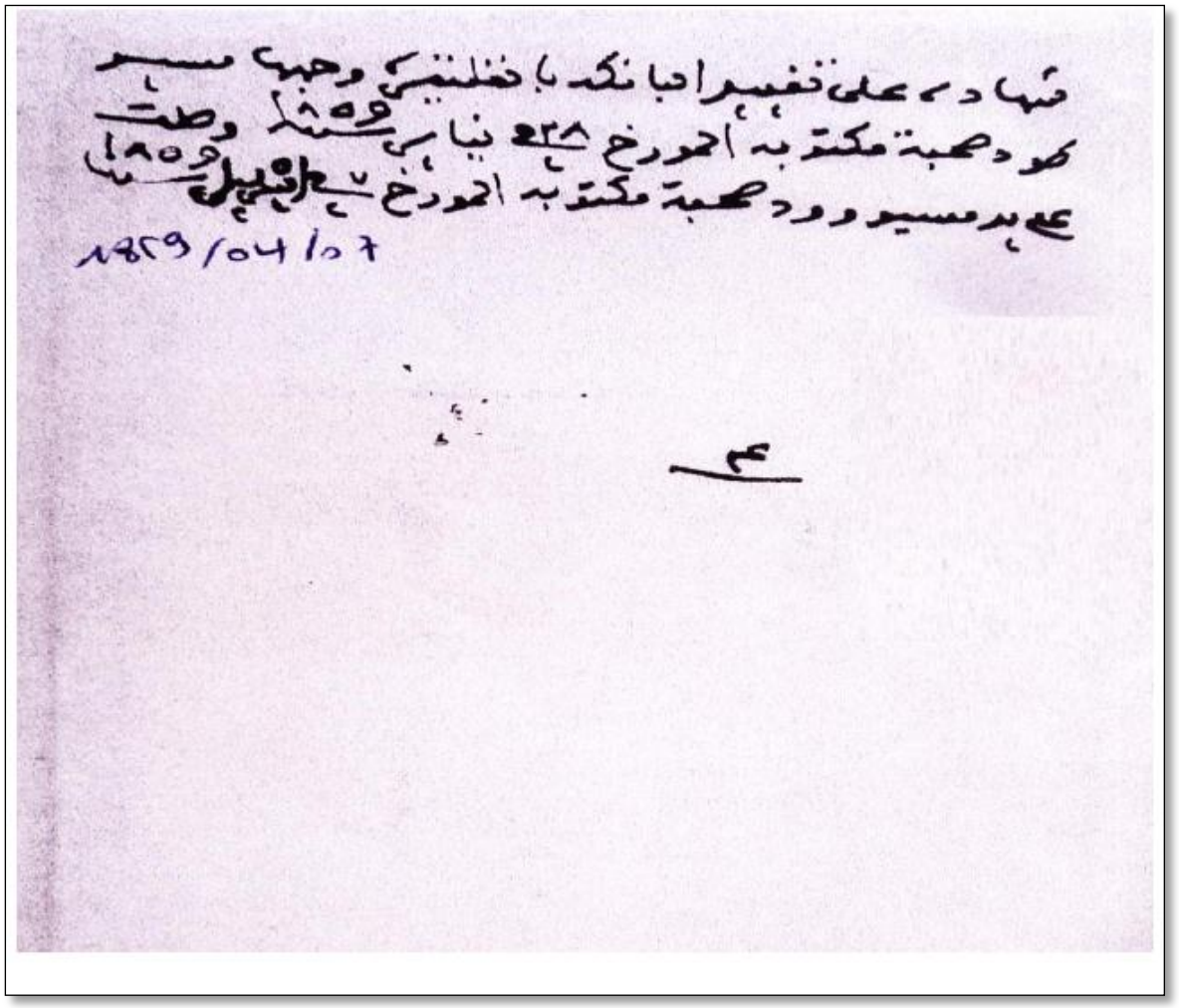

نفسه، 193.

ملحق رقم 8: نص معاهدة باردو في 12 ماي 1881.

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات وداديهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

نفسه، ص 21.

ملحق رقم 9: نص اتفاقية المرسى في 8 جوان 1883.

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : على باي /«بول كامبون»

نفسه، ص 22.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- المصادر:

01- بيرم الخامس التونسي محمد، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، مج1، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.

02- التونسي خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ط2، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الجزائر، د.ت.

03- ابن أبي الضياف أحمد ، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، مج 2، ج3، د ط ، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ، لدار العربية للكتاب، تونس، 1999.

04- فيرو شارل، **الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، تر محمد عبد الكريم الوافي، ط3، جامعة قار يونس للنشر، بنغازي، 1994.

05- القيرواني أبي عبد الله الشيخ محمد بن أبي القاسم الرعيني (ابن أبي دينار)، **المؤنس في أخبار إفريقية و تونس**، ط1، مطبعة الدولة التونسية، 1682.

2- المراجع:

01- إسماعيل حلمي محروس، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2004.

02- إسماعيل حلمي محروس، **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

03- أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

04- بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859- 1882**، تق عبد الجلالي التميمي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة صفاقس، زغوان،1995.

05- التميمي عبد الجليل، **بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (تونس – الجزائر- ليبيا) من 1816الى 1871**، تق روبار منتران ، ط1،الدار التونسية لنشر، تونس،1972.

06- الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، لبنان، 1975.

07- الحصري ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت.

08- أبو حمدان سمير، **خير الدين التونسي**، دار الكتاب العالمي، لبنان، 1993.

09- بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحيى، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1986.

10- بن رجب رضا، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857)**، تق عبد الحميد الأرقش ، ط1، دار المدار الإسلامي، 2010.

11- الزمرلي الصادق ، **أعلام تونسيون**، تق و تع حمادي الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، د.ت.

12- الزيدي مفيد، **موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث** ، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.

13-عبد السلام احمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987.

14- الشاطر خليفة، **تونس عبر التاريخ**، ج3، مركز الدراسات و البحوث الإقتصادية و الإجتماعية، تونس، 2005.

15- الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس**، تع محمد الشاوش و محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس،1993.

16- الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 1996.

17- الطويلي أحمد ، **رسالة المناعي إلى المشير الأول أحمد باي في الشكوى من أحمد ابن أبي الضياف**، الدار تونسية للنشر، تونس، د.ت.

18- عامر محمود علي، **تاريخ المغرب العربي الحديث (الجزائر – تونس)**، منشورات جامعة دمشق، سوريا،1995.

19- عطا الله الجمل شوقي، وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002.

20- عطا الله الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1977.

21- عودة محمد عبد الله ، إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 1989.

22- عيد عاطف و حليم ميشال حداد، **قصة الحضارات العربية بين الأمس و اليوم تونس و الجزائر**، د.ن، د.م، 1999.

23- غانياج جان، **ثورة علي بن غداهم 1864**، تر لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس ،1965.

24- قدورة زاهيه، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،

25- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط7، دار الفارابي، بيروت لبنان،1980.

26- المحامي محمد فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1881.

27- محفوظ محمد، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ط1، دار الغرب الاسلامي،ج2، بيروت، لبنان، 1982.

28- محمد ظاهر جاسم، **التاريخ المعاصر للدولة الإفريقية** ، ط1، دار شموع الثقافية ، بنغازي، ليبيا،2007.

29- موسى فيصل محمد، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، مراجعة ميلاد أ. المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997.

30- الناطور شحادة وأخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع، إربد،1992.

31- الهمّامي حمّة، **المجتمع التونسي دراسة إقتصادية إجتماعية** ، صامدة لنشر و التوزيع، صفاقس، تونس،1989.

32- عبد الوهاب حسن حسني، **خلاصة تاريخ تونس**، ط2، تحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.

33- ياغي اسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية ، 1997.

34- ياغي اسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية ،2000.

35- ياغي اسماعيل أحمد، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر**، ج2، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

3- المجلات:

01- التميمي عبد الجليل، "**دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830-1881** "، المجلة التاريخية المغربية، ع 3، جانفي 1975.

02- سليمان محمد عصفور، "**الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 و الموقف العثماني و الأوروبي**"، مجلة ديالى، العدد56.

04- الأطروحات

01- صحراوي نور الدين، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الانجليزي- الإيطالي) في تونس(1857-1881)**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2012-2013.

باللغة الفرنسية:

المصادر:

01- MAURICE BOIS, **LA FRANCE A TUNIS EXPEDYTION FRANÇAISE (1881- 1882)**, LIBRATIRIE MILITAIRE DE L.B AUDOIN ET C^{e} , PARIS, 1886.

02- E.ROUARD DECARD, **LA TURQUIE LE PROTECTORAT FRANçAIS EN TUNISIE (1881-1913)** ,PARIS, 1916.

03- GéNéRAL DOLOT, **LE TOMBES MILITAIRES ET SOUVENIR FRANçAIS ENTUNISIE(1881-1923)** ,G.GUINL , TUNIS.

الفهـــارس العامـــة

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
البسمـلة	
كلمة شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقـدمة	أ – ج
الفصل الأول: أوضاع تونس الداخلية و ظهور الأزمة المالية	
المبحث الأول: أوضاع تونس الداخلية قبيل الأزمة	
المبحث الثاني: بداية ظهور الأزمة المالية في تونس	
المبحث الثالث: مظاهر الأزمة المالية في تونس	
الفصل الثاني: مظاهر التغلغل الأوربي في تونس و محولات خير الدين الإصلاحية	
المبحث الأول: الأطماع الأجنبية	
المبحث الثاني: الامتيازات الأجنبية	
المبحث الثالث: المؤسسات المالية الأجنبية	
المبحث الرابع: اصلاحات خير الدين التونسي للخروج من الأزمة	

الفصل الثالث: تداعيات الأزمة المالية على سيادة تونس	
المبحث الأول: التنافس الأوربي على النفوذ في تونس	
المبحث الثاني: مؤتمر برلين الأول 1878 و القضية التونسية	
المبحث الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881	
خـــاتمة	
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	
الفهارس العامة	
فهرس الأعلام	
فهرس الأماكن	
فهرس المحتويات	

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ